السنة الرابعة والعشرون/ العدد 90 / شهر ايلول/ سنة 2026 تاريخ قبول النشر/13/7/2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v24i90.1598

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Dynamic Analysis of the Determinants of the Economic Misery Index in Iraq (2004-2023) using ARDL Model

تحليل ديناميكي لمحددات مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج ARDL للمدة [2004-2023]

هاوبير فرهاد احمد/الباحث
Hawbir Farhad Ahmed
hawber.farhad@gmail.com

أ.م.د. زكي حسين قادر/المشرف
Zeki Hussein Qader
Zaki.qader@su.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين/اربيل

Abstract

This study conducts a dynamic analysis of the determinants of the Economic Misery Index (EMI) in Iraq from 2004 to 2023 using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The primary objective of the research was to examine the relationship between EMI and various economic and institutional variables, with the aim of understanding their short- and long-term effects. The stepwise regression method was used to exclude variables with weak influence and focus on the most significant variables in explaining the Economic Misery Index. Based on this analysis, the results revealed that among the most influential economic variables affecting the Economic Misery Index, the Human Development Index ranked first. It was found that this variable hurts the Economic Misery Index in both the short and long terms, with improvements in education, healthcare, and social services directly linked to a reduction in the Economic Misery Index. The fiscal balance ratio came second, where the analysis showed a significant negative effect of the fiscal balance-to-GDP ratio in the long term. However, in the short term, the relationship was positive and significant. At the institutional level, the Government Effectiveness Index was found to have the greatest impact in reducing economic misery. This index reflects the government's ability to deliver public services effectively and enhance the efficiency of government management, which has a positive effect in alleviating citizens' suffering. The Political Stability and Absence of Violence Index ranked second among the institutional variables, with the analysis showing that a stable political environment plays a significant role in reducing the level of economic misery, highlighting the importance of political stability in supporting economic stability in the country.

Keywords: Hanke's Economic Misery Index, Economic and Institutional Variables, Autoregressive Distributed Lag Model, Cointegration, Impulse Response Function

المستخلص

يتناول هذا البحث دراسة ديناميكية لمحددات مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق خلال الفترة من 2004 إلى 2023 باستعمال انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموّزع(ARDL) وكان الهدف الرئيسي من البحث

هو تحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وعدد من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية لفهم تأثيراتها القصيرة والطويلة الأجل.وتم استخدام طريقة الانحدار التدريجي لاستبعاد المتغيرات ذات التأثير الضعيف والتركيز على المتغيرات الأكثر تأثيرًا في تفسير مؤشر البؤس الاقتصادي.و أظهرت النتائج أن من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل كبير في مؤشر البؤس الاقتصادي، يأتي أولاً مؤشر التنمية البشرية، حيث تبين أن هناك تأثيرًا سلبيًا لهذا المتغير على مؤشر البؤس الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل الذي يشمل تحسين التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، يرتبط بشكل مباشر بتقليل مؤشر البؤس الاقتصادي. ثم جاء في المرتبة الثانية متغير رصيد الموازنة العامة، حيث أظهر التحليل أن هناك تأثيراً معنوياً سالباً لنسبة رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير فكانت العلاقة موجبة ومعنوية. أما على مستوى المتغيرات المؤسسية، فقد تبين أن مؤشر فعالية الحكومة كان الأكثر تأثيرًا في تقليل البؤس الاقتصادي. هذا المؤشر يعكس مدى قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بشكل فعال، وزيادة كفاءة الإدارة الحكومية، وهو ما يؤثر بشكل إيجابي في تخفيف معاناة المواطنين. وجاء مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المرتبة الثانية من المتغيرات المؤسسية ،حيث أظهر التحليل أن وجود بيئة سياسية مستقرة تلعب دورًا مهمًا في تقليل مستوى البؤس الاقتصادي، مما يبرز أهمية الاستقرار السياسي في دعم الاستقرار الاقتصادي في البلاد.

الكلمات الرئيسية: مؤشر هانك للبؤس الاقتصادي، المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية، انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموّزع، التكامل المشترك، دالة استجابة النبضة.

المبحث الأول- المقدمة والدراسات السابقة

أولاً- المقدمة:

تُمثل المؤشرات الاقتصادية الكلية أدوات تحليلية حاسمة في تحليل وتقييم الأداء الاقتصادي للدول وتقييم فاعلية السياسات العامة، إذ تعكس هذه المؤشرات بصورة شاملة الحالة العامة للاقتصاد وتُسهم في تحديد مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع. وفي هذا السياق، تبرز أهمية "مؤشر البؤس الاقتصادي" كأحد المؤشرات المركبة ذات الأهمية البالغة، حيث يُحتسب من خلال الجمع بين معدلي البطالة والتضخم، وهما من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة بشكل مباشر على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويُستخدم كمقياس نوعي لمدى فعالية السياسات الاقتصادية المُتبعة في معالجة مشكلات الاقتصاد الكلي، كما يُعَد معيارًا مهمًا لقياس مدى تأثر الأوضاع الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية والرفاهية العامة للسكان. ونظرًا لأهمية هذا المؤشر وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية الواسعة، تولي الدول بغض النظر عن درجة تقدمها الاقتصادي أو بنيتها الاجتماعية اهتمامًا بالغًا بمتابعة هذا المؤشر وتحليله، نظراً لما ينطوي عليه من دلالات مباشرة على توزيع الدخول، ومستويات المعيشة، ومدى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولاسيما في الاقتصادات التي تواجه تحديات هيكلية وتقلبات مستمرة، كما هو الحال في الاقتصاد العراقي الذي شهد تحولات سياسية واقتصادية ولا سيما في المدة (2023-2024). وفي هذا الإطار، يسعى هذا البحث إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين مؤشر البؤس الاقتصادي وعدد من المتغيرات الكلية والمؤسسية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)، بهدف استكشاف طبيعة العلاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المؤشر والمتغيرات التفسيرية، وتقديم رؤى تحليلية تسهم في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية في تحسين مستويات المعيشة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

مشكلة البحث: يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلات اقتصادية وتحديات متعددة الأوجه، تتمثل في الاعتماد المفرط على العائدات النفطية، وضعف التنويع الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة ، وتقلبات معدلات التضخم، فضلاً عن التحديات المؤسسية المتمثلة في الفساد وضعف البيئة التنظيمية والاستثمارية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني في بعض الفترات، والتي ساهمت مجتمعة في خلق حالة من البؤس الاقتصادي انعكست سلباً على المستوى المعيشي- للأفراد خلال المدة (2004-2023).لذلك لابد من معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية على هذا المؤشر. ومن هنا يمكن بلورة مشكلة

البحث بالتساؤل الآتي:ما هي المحددات الرئيسية لمؤشر البؤس الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2023)؟ وما هي طبيعة العلاقات الديناميكية بين هذه المحددات ومؤشر البؤس الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؟

فرضية البحث: يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها أن للمحددات الاقتصادية والمؤسسية تأثيرات تتباين في حدتها على مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004-2023) في الأجلين القصير والطويل.

أهمية البحث:

- يكتسب البحث أهميته من تناوله لمؤشر البؤس الاقتصادي في العراق، بوصفه مؤشرًا مركبًا يعكس الأثر المزدوج للتضخم والبطالة على رفاهية الأفراد، وذلك من خلال انموذج ديناميكي لقياس العلاقة الديناميكية بين بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية ومؤشر البؤس خلال المدة (2004–2023).
- نتائج البحث ستكون مهمة لمتخذي القرار لأنها تساهم في إبراز المتغيرات الاقتصادية الكلية والمؤسسية الأكثر تأثيراً وأهميةً في مؤشر البؤس الاقتصادي، وتقديم رؤية كمية تساعد صانعي السياسات الاقتصادية على فهم محددات هذا المؤشر وتطوير استراتيجيات للحد من تداعياته الاجتماعية والاقتصادية.

أهداف البحث:

- التحقق تجريبياً من طبيعة العلاقة بين المحددات الاقتصادية والمؤسسية ومؤشر البؤس الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل .
- تقديم توصيات من شأنها المساهمة في تخفيض مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق وتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية: سيركز البحث الحالي على المدة (2004-2023).
- الحدود المكانية: يغطي البحث الاقتصاد العراقي.

منهجية البحث: يستند البحث على المنهج الاستنباطي من خلال استعراض أهم الدراسات التي تناولت علاقة وتأثير بعض المحددات الاقتصادية والمؤسسية في مؤشر البؤس الاقتصادي لأجل تحديد المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة بينهما. أما في الجانب التطبيقي، فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في تحليل العلاقات الديناميكية بين محددات مؤشر البؤس الاقتصادي والمؤشر نفسه في الأجلين القصير والطويل من خلال استعمال برمجية الاقتصاد القياسي Eviews-12 في تقدير وتحليل انموذج البحث بالاستناد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموّزع (ARDL) .

ثانياً- الدراسات السابقة: لقد تطرقت العديد من الدراسات الأكاديمية موضوع البؤس الاقتصادي، وركزت على محدداته وتأثيراته من زوايا متعددة، شملت أبعادًا اقتصادية ومؤسسية مختلفة. كما غطّت هذه الدراسات مجموعة واسعة من الدول، وفي فترات زمنية متنوّعة، مما يدل على تنوّع السياقين المكاني والزماني الذي تمت فيه دراسة هذا المؤشر. وفي هذا البحث، سيتم تسليط الضوء على الدراسات التي تناولت مؤشر البؤس الاقتصادي من منظور يركّز على العوامل الاقتصادية والمؤسسية المؤثرة فيه، لما لذلك من أهمية في فهم ديناميكيات المؤشر وتحليل أبعاده بشكل أكثر شمولية. ومن أبرز هذه الدراسات:

1- دراسة(Lechman, 2009) بعنوان "قياس العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي"هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي. وغطت الدراسة المدة (2001-2007) لبلدان الاتحاد الأوروبي، وتمثلت منهجية الدراسة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي لتحليل

البيانات.وأظهرت النتائج أن **مؤشر البؤس** أداة غير مثالية لقياس الفقر، إلا أن تغيراته عبر الزمن وفي مختلف الدول تُعد انعكاساً مهماً لأداء الاقتصاد في المجتمع وفي تحديد مدى جودة أداء الاقتصاد الكلي ورفاهية المواطنين، كما تبين وجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر البؤس الاقتصادي ونمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

2- دراسة Aghel (2017) بعنوان "الاستقرار السياسي، مؤشر البؤس، وجودة المؤسسات: دراسة حالة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". فحصت هذه الدراسة تأثير الاستقرار السياسي وجودة المؤسسات على مؤشر البؤس الاقتصادي لـ 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الفترة 2000-2014. واستُخدمت نماذج البيانات الطولية (Panel Data) المتمثلة بتطبيق نموذج الانحدار ذات التأثيرات الثابتة-Fixed Effects Regression. وخلصت الدراسة إلى أن ارتفاع مستوى الاستقرار السياسي وتعزيز جودة المؤسسات يرتبطان بانخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي. كما أكدت الدراسة أن توجيه إيرادات الموارد الطبيعية نحو استثمارات إنتاجية يمكن أن يقلل من الضائقة الاقتصادية ويعزز أداء الحوكمة في المنطقة.

3- دراسة Dadgar&Nazari,2018 بعنوان "تأثير النمو الاقتصادي والحُكم الرشيد على مؤشر البؤس في الاقتصاد الإيراني" تناولت العلاقة بين **مؤشر البؤس الاقتصادي** والنمو الاقتصادي في إيران، كما بحثت في تأثير جودة الحوكمة متمثلة بمؤشر فعالية الحكومة على المؤشر خلال الفترة (1974–2011). ولتحقيق هذا الهدف، تم استعمال انموذج المتجهات الذاتية (VAR)،كما تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية لتحليل العلاقات بين المتغيرات. ودلت النتائج الرئيسية على وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومؤشر البؤس الاقتصادي، وتأثير معنوي لمؤشر الحوكمة على المؤشر. إذ أن تحسين فعالية الحكومة يرتبط بشكل معنوي بانخفاض مؤشر البؤس الاقتصادي.

4- دراسة Vafaei & Rezvani , 2021 بعنوان" دراسة العوامل المؤثرة في مؤشر البؤس في إيران: تحليل تجريبي " حاولت الدراسة بيان أثر العوامل المؤثرة على مؤشر البؤس خلال الفترة (2011-2023). وتمثلت المنهجية المستخدمة بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، وقد أشارت النتائج طويلة الأمد المقدّرة إلى أن كل من(مؤشر عدم اليقين، سعر الصرف في السوق الموازي، ومعدل المشاركة في القوى العاملة) لها تأثير إيجابي على مؤشر البؤس. في حين أن إنتاجية العمل لها أثر سلبي على المؤشر، أي أنها تؤدي إلى تقليله.

5- دراسة Anaele & Nyenke,2021 بعنوان" تأثير السياسة المالية على مؤشر البؤس في نيجيريا"كان الهدف منها هو تحليل أثر السياسة المالية على مؤشر البؤس في نيجيريا خلال الفترة من عام 1981 إلى 2018. واستخدمت الدراسة عددًا من المتغيرات المرتبطة بالسياسة المالية وهي:الإنفاق الحكومي الرأسمالي، والإنفاق الحكومي الجاري، والدين الخارجي الحكومي.كما تم استعمال متغيراً وهمياً (Dummy Variable) لقياس أثر تحوّلات السياسات على مؤشر البؤس، وقد تم قياس مؤشر البؤس بجمع معدلات البطالة، والتضخم، وسعر الإقراض، مع خصم معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد. واعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) في التحليل القياسي. لقد أظهرت نتائج التحليل أن متغيرات الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الجاري والدين الخارجي تتماشى مع النظرية الكينزية للإنفاق الحكومي، اذ إن زيادة الإنفاق الرأسمالي والجاري أدت إلى خفض مؤشر البؤس في نيجيريا في الفترة الحالي. في المقابل، تبين أن ارتفاع الدين الخارجي في الفترة الحالية ساهم في تفاقم مؤشر البؤس.كما أظهر التحليل أن السياسة المالية وحدها،

في ظل نظام السياسات القائمة على السوق (السياسة غير المباشرة) لم تكن فعالة بشكل كافٍ في الحد من البؤس الاقتصادي في نيجيريا نظرًا لعدم دلالة نتائجها الإحصائية.

6- دراسة (Akinbobola & Saibu,2022) بعنوان "الفساد ومؤشر البؤس في نيجيريا: هل هناك علاقة؟" هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشر البؤس ومستوى الفساد في نيجيريا، وذلك لتحديد ما إذا كان الفساد بدوره يزيد من حدة البؤس الاقتصادي.لقد غطت الدراسة الفترة من 1980 إلى 2018، واستخدمت ا الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) واختبار الحدود للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.وبينت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل إيجابية ومعنوية بين مؤشر البؤس والفساد في نيجيريا.وأن الضغوط الاقتصادية تسهم في زيادة الفساد، بينما يؤدي الفساد إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية، مما يخلق حلقة مفرغة متبادلة التأثير

7- دراسة (الخفاجي ,2022) بعنوان "تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وانعكاسه على التنمية البشرية في ضوء تجارب دولية مختارة مع إشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2019)" هدفت الدراسة إلى تحليل مؤشر البؤس الاقتصادي وانعكاسه على التنمية البشرية في العراق، مع الاستفادة من تجارب دولية مختارة. شملت الدراسة النطاق الزمني للمدة 2003-2019 في العراق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن لتحليل بيانات المؤشرات الاقتصادية. تم استعمال مؤشر البؤس الاقتصادي الذي يتضمن معدل التضخم ومعدل البطالة، بالإضافة إلى مؤشرات التنمية البشرية.أظهرت النتائج أن مؤشر البؤس الاقتصادي شهد تذبذباً بين الارتفاع والانخفاض في بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرّ بها العراق من حصار وحروب. كما أكدت الدراسة على أن الدولة قادرة على تقليل مسببات هذه المشكلة من خلال تخفيض معدلات البؤس الاقتصادي عبر إيجاد رؤية اقتصادية واضحة للنهوض بالاقتصاد العراقي وتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع العراقي وتحسين نوعية حياتهم.

8- دراسة (Audi & Ali, 2022) بعنوان" العلاقة بين السياسة العامة والبؤس الاقتصادي: تحليل مقارن للعالم المتقدم والنامي " تناولت الدراسة تأثير السياسات العامة على البؤس الاقتصادي في مجموعة من الدول خلال الفترة من 1987إلى 2016،حيث شملت العينة 66 دولة، منها (31) دولة متقدمة و(35) دولة نامية، وتم الاستناد على نموذج ARDL للبيانات اللوحية لتحليل العلاقة بين المتغيرات على المدين القصير والطويل. واعتمدت الدراسة على ثلاثة أنواع من التحليل: تحليل العينة الكاملة، تحليل الدول المتقدمة، تحليل الدول النامية. أظهرت نتائج تحليل العينة الكاملة أن الاستثمار المحلي وإيرادات الحكومة يساهمان في تقليل البؤس الاقتصادي، في حين أن حجم السكان، والدين الخارجي، والتنمية الاقتصادية تؤدي إلى تفاقم البؤس الاقتصادي.أما بالنسبة للدول المتقدمة، فقد أظهرت النتائج أن الاستثمار المحلي والدين الخارجي لهما تأثير إيجابي ومعنوي على البؤس الاقتصادي، أي أنهما يزيدان من حدّته، في حين أن إيرادات الحكومة والتنمية الاقتصادية لهما تأثير سلبي ومعنوي، أي يُسهمان في تقليل البؤس الاقتصادي. وفيما يخص الدول النامية، فقد بيّنت النتائج أن الاستثمار المحلي، الدين الخارجي، وإيرادات الحكومة جميعها تؤثر سلبًا وبشكل معنوي على البؤس الاقتصادي، مما يعني أنها تؤدي إلى تقليله. أما عدد السكان والتنمية الاقتصادية، فلهما تأثير إيجابي ومعنوي، مما يعني أن ارتفاعهما يزيد من مستوى البؤس. وقد أظهرت اختبارات السببية أن معظم المتغيرات ترتبط بعلاقات سببية متبادلة، مما يدل على وجود تداخل وتأثير مشترك بينها.

9- دراسة (Anokwuru2023) بعنوان" مؤشر السياسة النقدية والبؤس في نيجيريا " تناولت تأثير السياسة النقدية على مؤشر البؤس في نيجيريا، حيث تم جمع البيانات من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري للفترة الممتدة من عام 1985 حتى 2019. وقد

تم قياس مؤشر البؤس من خلال جمع معدلات البطالة والتضخم وسعر الإقراض، ثم طرح النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) كأدوات رئيسة للتحليل. وأظهرت النتائج أن سعر السياسة النقدية وسعر الصرف لهما علاقة ذات دلالة إحصائية بمؤشر البؤس في نيجيريا خلال فترة الدراسة. في المقابل، لم تُظهر الدراسة وجود علاقة معنوية بين عرض النقود الواسع ومؤشر البؤس خلال نفس الفترة.وخلصت الدراسة إلى أن **السياسة النقدية**، رغم امتلاكها القدرة على خفض مؤشر البؤس في نيجيريا، لم تتم إدارتها بفعالية كافية لتحقيق هذا الهدف خلال فترة الدراسة. أي أن السياسة النقدية لم تكن فعّالة في الحد من مؤشر البؤس خلال الفترة المعنية.

10-دراسة (بحر العلوم، 2024) بعنوان "قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة مع إشارة للعراق"هدفت الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في اقتصادات مختارة، وهي العراق، الهند، ومصر. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي لتحديد طبيعة العلاقة بين مؤشر البؤس الاقتصادي لهانك وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، والادخار المحلي باستخدام أنموذجARDL . أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية ومعنوية بين مؤشر البؤس الاقتصادي وكل من (نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، الادخار) في الأجل الطويل ، أما في الأجل القصير فكانت العلاقة طردية و معنوية.

11-دراسة (Ersin, 2024) بعنوان" التحقيق في العلاقة بين مؤشر البؤس وبعض عوامل الاقتصاد الكلي في تركيا: اختبار السببية" هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشر البؤس وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في تركيا. وقد تم استخدام اختبار السببية كأداة منهجية، وتمت دراسة الفترة من عام 2020 حتى 2022 على أساس شهري. ووفقًا لنتائج التحليل، تبيّنت علاقة سببية من حجم الائتمان المحلي، وسعر الصرف الاسمي، وأسعار الفائدة على الودائع تجاه مؤشر البؤس.وقد أوصت الدراسة بأن يكون البنك المركزي التركي أكثر حساسية وحذرًا في تطبيق سياساته النقدية بهدف الحد من ارتفاع مؤشر البؤس.

12- دراسة(Nzimande & Osuma, 2025)بعنوان "فحص مؤشر البؤس وتأثيراته على عدم المساواة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في أفريقيا جنوب الصحراء: الدور المعدل للفساد"، حيث هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثيرات مؤشر البؤس الاقتصادي على عدم المساواة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في 19 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة من 2007 إلى 2022، مع التركيز على دور الفساد. اعتمدت الدراسة على مؤشر البؤس الاقتصادي لأوكون كمتغير مستقل، بينما تمثل المتغيرات التابعة في عدم المساواة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، واستخدم مستوى الفساد كمتغير معدل. ولتحليل البيانات، استعانت الدراسة بالانحدار الكمي وطريقة العزوم المعممة للنظام(GMM)وأظهرت النتائج أن مؤشر البؤس الاقتصادي يؤثر سلباً على الرفاهية الاجتماعية ويزيد من عدم المساواة الاقتصادية، كما تبين أن الفساد يلعب دوراً مهماً في تفاقم تأثير مؤشر البؤس، فضلاً عن أن الفئات ذات الدخل المنخفض تتأثر بشكل غير متناسب بارتفاع هذا المؤشر.

التعقيب على الدراسات السابقة: يتميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في عدة جوانب جوهرية، ومنها: شمولية العوامل الاقتصادية والمؤسسية، إذ تتخذ نهجاً أكثر شمولية من خلال تحليل أثر العديد من العوامل الاقتصادية، مما يوفر فهماً أعمق لديناميكيات مؤشر البؤس في العراق. وكذلك دمج مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي وهذا يوفر تحليلاً أكثر تفصيلاً ودقة لتأثير الأبعاد المختلفة للحوكمة على مؤشر

البؤس، وهو جانب لم تتطرق إليه الدراسات السابقة إلا في حدود ضيقة وبخاصة في السياق العراقي. يتبنى البحث الحالي منهجية أكثر دقة من خلال استخدام الانحدار التدريجي Stepwise Regression لاستبعاد المتغيرات ذات التأثيرات الضعيفة والتركيز على المتغيرات الأكثر تأثيراً في النموذج القياسي، وهو ما يميزها عن الدراسات السابقة التي لم تشر إلى استخدام مثل هذه التقنية لاختيار المتغيرات. فضلاً عن ذلك، تم استخدام أدوات تحليل ديناميكية متقدمة من خلال استعمال دوال الاستجابة النبضية (Impulse Response Functions-IRFs) حيث يمكن من خلالها تحليل كيفية استجابة مؤشر البؤس للصدمات في المتغيرات المستقلة بمرور الوقت، وقياس التأثير التراكمي لهذه الصدمات، مما يوفر رؤى ديناميكية أعمق لم تتطرق إليها الدراسات السابقة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: تعريف مؤشر البؤس الاقتصادي: يُعرّف مؤشر البؤس الاقتصادي(Economic Misery Index)بأنه مقياس مركب يُستخدم لتقدير مستوى المعاناة الاقتصادية التي يواجهها المواطن العادي في دولة معينة، ويُحسب عادة من خلال جمع معدل التضخم مع معدل البطالة، ما يعكس أثر ارتفاع الأسعار وفقدان فرص العمل على الأفراد (Okun,1970:148). ويُنسب ابتكار هذا المؤشر إلى الاقتصادي Arthur Okun في سبعينيات القرن العشرين، حيث صاغه كأداة مبسطة لقياس الظروف الاقتصادية المحيطة بالمواطن. ويمكن تعريفه على انه عبارة عن كمية لها حجم واتجاه يتم تحفيزها عن طريق حجم البطالة ومعدل النمو والتضخم عند نقطة زمنية معينة فإن الحركة الصعودية في مؤشر البؤس الاقتصادي تشير إلى وجود سلوكيات سلبية للمستهلك مرتبطة بعدم الراحة الاقتصادية لدى الأفراد (Barro,1999:22). ويمكن التعبير عنه بأنه مؤشر لقياس درجة رفاهية السكان وذلك عن طريق الجمع بين معدلات البطالة والتضخم وأسعار الفائدة الاسمية مطروح منهم نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة دل على انخفاض رفاهية السكان والعكس صحيح .

ثانياً: نشأة وتطور مؤشر البؤس الاقتصادي: مر مؤشر البؤس الاقتصادي بمراحل تطور وتعديل منذ طرح فكرته الأولية في السبعينيات (مرحلة التأسيس) إذ يُنسب الفضل في ابتكار المؤشر إلى الاقتصادي آرثر أوكون خلال فترة عمله في معهد بروكينغز. وقد جاء طرح المؤشر الذي أطلق عليه في البداية "مؤشر الانزعاج الاقتصادي" في سياق مواجهة الولايات المتحدة لظاهرة الركود التضخمي غير المسبوقة، والتي جمعت بين ارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد والذي عن طريقه تم تزويد رئيس الولايات المتحدة بإحصائيات حول الرفاهية الاقتصادية للبلاد (Cohen et al, 2014:6). وكان السبب الرئيس الكامن في وضع مؤشر البؤس هو ارتفاع أسعار النفط بشكل حاد ومستمر في السبعينيات والذي أدى الى المزيج من البطالة والتضخم المتزايدين والذي سمي بالركود التضخمي نتيجة مقاطعة الدول العربية لمنظمة أوبك، الأمر الذي دفع آرثر اوكون الى اقتراح مؤشر البؤس الاقتصادي كوسيلة لقياس الضائقة الاقتصادية)(Nessen, 2008:6) , واكتسب المؤشر زخماً وشهرة واسعة النطاق عندما تم تبنيه في الخطاب السياسي الأمريكي (مرحلة الانتشار السياسي). يُذكر أن المرشح الرئاسي آنذاك جيمي كارتر استخدم المؤشر بشكل بارز في حملته الانتخابية عام 1976، وأطلق عليه اسم "مؤشر البؤس"، لانتقاد الأداء الاقتصادي لإدارة الرئيس جيرالد فورد كما استخدمه رونالد ريغان لاحقاً في مناظرته الرئاسية عام 1980 ضد كارتر، مما زاد من ترسيخ المصطلح وشهرته وأصبح المؤشر منذ ذلك الحين أداة متكررة في تقييم أداء الإدارات الرئاسية والتنبؤ بنتائج الانتخابات (Nessen,2008:7). لقد تزامنت مرحلة التعديل والتوسيع (التسعينيات وما بعدها) مع تزايد الانتقادات الموجهة لبساطة مؤشر أوكون الأصلي، ظهرت محاولات لتطويره وتوسيعه ليشمل عوامل اقتصادية أخرى.

أ. التعريف الأصلي لآرثر أوكون: إن أول مؤشر وضع من قبل أرثر اوكون عن طريق جمع بسيط لمعدلات البطالة والتضخم السنوية ولذلك لفهم وضع الاقتصاد ، كانت فكرته الأساسية أن هذين العاملين يشكلان المصدرين الرئيسيين لمعاناة المواطنين اقتصاديًا، وبالتالي فإن جمعهما يعكس مستوى "البؤس" العام في الاقتصاد إذ يرتفع البؤس الذي يشعر به المواطنين بارتفاع هذا المؤشر, ويفترض هذا التعريف أن كلاً من ارتفاع معدل البطالة وتفاقم التضخم يخلقان تكاليف اقتصادية واجتماعية للبلد، وبالتالي فإن ارتفاع قيمة المؤشر يعكس زيادة في مستوى "البؤس" أو "الانزعاج" الاقتصادي الذي يشعر به المواطنون (Blanchard and Johnson, 2013:583) . ويحسب المؤشر وفق الصيغة التالية:

MI= UN + INF ..... (1)

إذ إنَّ :MI : مؤشر البؤس الاقتصادي لاوكون، UN:معدل البطالة، INF: معدل التضخم

ب. التعديلات والتوسيعات اللاحقة: نظراً للانتقادات التي وجهت إلى بساطة مؤشر أوكون الأصلي وإغفاله لعوامل اقتصادية أخرى مؤثرة، ظهرت عدة محاولات لتعديله وتوسيعه ومنها:

- **مؤشر بارو للبؤس (Barro Misery Index - BMI):** قام روبرت بارو أستاذ الاقتصاد بجامعة هارفارد في عام 1999، بتطوير المؤشر ليشمل متغيرات إضافية منها أسعار الفائدة الاسمي وطرح منه معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (Investopedia,2025).(2) .....BMI=(INF +UNE +R)- G

BMI: مؤشر البؤس لبارو، INF: معدل التضخم، UNE: معدل البطالة، R: معدل الفائدة الاسمي على القروض الاستهلاكية G: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

لقد استند بارو في تضمينه لمتغيرين إضافيين على الأساس النظري بان إضافة سعر الفائدة يعكس عبء تكاليف الاقتراض على الأفراد والشركات. أما مكون النمو، فيهدف إلى قياس ما إذا كان الاقتصاد ينمو بوتيرة أسرع أو أبطأ من مساره الطبيعي أو المتوقع، فالنمو الأعلى من المتوقع يُعتبر عاملاً إيجابياً يخفف من البؤس، بينما النمو الأقل من المتوقع يفاقمه. بناءاً عليه، يمثل مؤشر بارو محاولة لتقديم صورة أكثر توازناً تأخذ في الاعتبار كلاً من العوامل السلبية المتمثلة بالتضخم، البطالة، الفائدة) والعوامل الإيجابية المحتملة المتمثلة بالنمو الاقتصادي المرتفع (Kolaneci et al,2016:143). بالرغم أن مؤشر الـ BMI لا يُعد مقياسًا مباشرًا للفقر في بلد معين خلال فترة محددة، إلا أنه يمكن استعماله كمؤشر تقريبي (أو وكيل) لقياس الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، فحياة الأفراد تتأثر بدرجة كبيرة بمستوى هذا المؤشر (Kolaneci et al,2016:143).

- **مؤشر هانك للبؤس (Hanke's Misery Index-HMI):** قام ستيف هانك الخبير الاقتصادي بجامعة جونز هوبكنز بتعديل مؤشر بارو للبؤس وتطبيقه على نطاق عالمي واسع منذ عام 2011 تقريباً، مع التركيز على المقارنات الدولية من خلال طرح التغير النسبي في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وذلك لزيادة دقة المؤشر وملاءمته لتحليل الاقتصادات النامية أو التي تعاني من أزمات حادة. وقد يسمح هذا التعديل بفهم أعمق لتأثير السياسات النقدية والمالية على معيشة المواطنين وبالأخص في فترات الركود أو التضخم المفرط (Blanchard and Johnson, 2013:584).

HMI=(INF+ UN+R)-pcG ..... (3)

HMI: مؤشر البؤس لهانك. INF: معدل التضخم. UNE: معدل البطالة. R: معدل الفائدة الاسمي pcG :معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- **مؤشرات أخرى مقترحة:** لقد أشارت دراسات حديثة إلى اقتراحات أخرى لتحسين المؤشر. ففي دراسة أكاديمية حديثة حاول كل من Gakuru و Yang إضافة عوامل أخرى

مثل أسعار الصرف أو تعديل أوزان المكونات المختلفة(Gakuru & Yang, 2024:6).كما قدم كوهين وآخرون نهجاً ديناميكياً لتفكيك مؤشر البؤس باستعمال علاقات الاقتصاد الكلي الأساسية (منحنى فيليبس المعزز بالتوقعات وقانون أوكون)وفقاً له فان مؤشر البؤس يصبح دالة لثلاثة عوامل رئيسية وهي: مؤشر البؤس في الفترة السابقة، فجوة الناتج مقاسة بمعدل النمو، والبطالة الدورية. ويركز هذا المؤشر بشكل أكبر على الناتج والبطالة مقارنة بالتضخم ويعطي وزناً أكبر لفترات الركود (Cohen et.al,2014:8). وقام كل من Gondal,Hussain وAmin بإدخال مؤشر السلام العالمي الى مؤشر اوكون للبؤس في باكستان وذلك لأن غياب السلام يُعد من القضايا الملحة في الوقت الراهن ولاسيما في البلدان التي تتسم بعدم الاستقرار السياسي (Gondal et al,2023:314). إن تنوّع التعريفات واختلاف الآراء حول أفضل الأساليب لقياس البؤس الاقتصادي ومستوى الرفاه يعكس أن مؤشر البؤس الاقتصادي ليس أداة ثابتة، بل هو مؤشر متغيّر وديناميكي، يتأثر بتعقيدات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية التي تحيط بالفرد. ورغم ذلك، يبقى مؤشر أوكون الكلاسيكي حجر الأساس ونقطة انطلاق محورية في فهم وتحليل هذا المفهوم، لما له من دور تأسيسي في الدراسات الاقتصادية المعاصرة.

ثالثاً: أهمية مؤشر البؤس الاقتصادي: تنبع أهمية مؤشر البؤس من كونه أداة كمية مبسطة تساعد في تقييم الحالة الاقتصادية العامة للمجتمع من وجهة نظر المواطن العادي. فهو يستعمل كمؤشر إنذار مبكر لتدهور الأوضاع الاقتصادية، خصوصًا عند ارتفاع معدلات البطالة أو التضخم، مما يؤثر بشكل مباشر على القوة الشرائية للمواطنين وجودة حياتهم(Blanchard & Johnson, 2013:584).

1- مؤشر مباشر لقياس الضيق الاقتصادي: يُعد وسيلة تحليلية فعالة وبسيطة في آنٍ واحد، إذ يعكس بشكل مباشر مدى تأثر الفرد العادي بالضغوط الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع معدلي البطالة والتضخم (Okun ,1970: 148).

2- أداة لصنّاع القرار في تقييم السياسات الاقتصادية: يمثل المؤشر أداة مساعدة لصنّاع القرار الاقتصادي، حيث يُستخدم لقياس أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الرفاه المجتمعي. وعندما يشهد المؤشر ارتفاعًا، فقد يكون ذلك إشارة إلى ضرورة إعادة تقييم السياسات المعتمدة. ويؤكد كل من دورنبوش وفشر وستارتز أن بساطة المؤشر وسهولة تفسيره تجعله مفيدًا في الدول التي تمتلك قدرات إحصائية محدودة(Dornbusch et al,2013:593).

3- أداة للمقارنة الدولية في الأداء الاقتصادي: يتيح المؤشر إجراء مقارنات للأداء الاقتصادي ومستويات البؤس عبر الزمن داخل الدولة الواحدة، أو بين الدول المختلفة وكذلك لإجراء مقارنات كمية بين الدول فيما يتعلق بمستوى المعاناة الاقتصادية(Hanke,2014:2).

4 - أداة سياسية لقياس رضا المواطنين: غالبًا ما يستعمل المؤشر في الخطاب السياسي، وخاصة أثناء الحملات الانتخابية، لتقييم الأداء الاقتصادي للحكومات. وتشير دراسة بليندر وواتسون إلى أن ارتفاع مؤشر البؤس ارتبط بشكل واضح بتراجع تقييم الأداء السياسي للرؤساء الأمريكيين، مما يعكس حساسية المؤشر تجاه رضا المواطنين Blinder and Watson, 2016:1017).

5- مؤشر إنذار مبكر للأزمات الاقتصادية: يمكن لمؤشر البؤس أن يؤدي دور أداة إنذار مبكر، إذ أن ارتفاعه المفاجئ يُعد مؤشرًا محتملًا لوجود أزمة اقتصادية قريبة، سواء في شكل تضخم مفرط أو ارتفاع معدلات البطالة. ووفقًا لمانكيو، فإن تتبع المؤشرات المركبة مثل مؤشر البؤس يوفر نظرة استباقية للتحولات السلبية في الاقتصاد(Mankiw, 2021:602) .

رابعاً: الانتقادات الموجهة لمؤشر البؤس الاقتصادي: لقد واجه العديد من الانتقادات من قبل الاقتصاديين. يمكن تلخيص أهم هذه الانتقادات في النقاط التالية:

1. **التجاهل المبدئي للنمو الاقتصادي**: يُعدّ هذا الانتقاد هو الأبرز والأكثر توجهاً لصيغة أوكون الأصلية. فالمؤشر الأصلي يركز فقط على جانبين سلبيين (التضخم والبطالة) ويتجاهل تماماً الجانب الإيجابي المتمثل في النمو الاقتصادي. أن تجاهل النمو يجعل المؤشر يقدم صورة منقوصة وقد تكون مضللة عن الرفاه الاقتصادي الفعلي وقد حاول كل من بارو وهانك معالجة هذا القصور عبر تضمين متغيرات النمو في صيغهما المعدلة، وإن كان ذلك بطرق مختلفة منها فجوة النمو لدى بارو، ونمو نصيب الفرد لدى هانك Gakuru (& Yang, 2024:6).

2. **التبسيط المفرط**: يرى بعض النقاد أن جمع معدلين اقتصاديين أو أكثر في رقم واحد هو تبسيط مفرط لظواهر اقتصادية واجتماعية معقدة. فالبؤس الاقتصادي يتأثر بعوامل عديدة أخرى غير التضخم والبطالة والنمو والفائدة، مثل مستوى الدخل، وتوزيع الثروة، وجودة الخدمات العامة (الصحة، التعليم)، ومستوى الأمان الاجتماعي، والاستقرار السياسي، وجودة البيئة، وهي عوامل لا تدخل في حساب المؤشر بأي من صيغه (Cohen et.al,2014:8).

3. **الوزن المتساوي للمكونات**: تفترض الصيغة الأصلية لأوكون (وكذلك الصيغ المعدلة غالباً) أن للتضخم والبطالة (والمكونات الأخرى المضافة) نفس الوزن أو التأثير على مستوى البؤس الذي يشعر به المواطنون. بمعنى أن زيادة البطالة بنسبة 1% تسبب نفس القدر من البؤس الذي تسببه زيادة التضخم بنسبة 1%.ويشكك بعض الاقتصاديين في صحة هذه الفرضية، ويرون أن البطالة قد يكون لها تأثيراً سلبياً أكبر بكثير على حياة الأفراد ورفاهيتهم مقارنة بالتضخم، خاصة في الاقتصادات التي تتمتع بشبكات أمان اجتماعي ضعيفة قد يتطلب الأمر إعطاء أوزان مختلفة للمكونات بناءً على دراسات تجريبية حول الأثر النفسي والاجتماعي لكل منها، وهو ما لا يفعله المؤشر بشكله التقليدي (Tella et.al,2001:336).

4. **تجاهل التوقعات**: لا يأخذ المؤشر في الحسبان توقعات الأفراد والمؤسسات بشأن المستقبل الاقتصادي، والتي تلعب دوراً مهماً في تشكيل السلوك الاقتصادي ومستويات الرفاهية. فقد يكون مستوى البؤس الفعلي أقل إذا كان الأفراد متفائلين بشأن المستقبل ويتوقعون تحسن الأوضاع، حتى لو كانت المؤشرات الحالية سلبية، والعكس صحيح (Cohen et.al,2014:10).

5. **صعوبة المقارنات الدولية الدقيقة**: على الرغم من استخدام مؤشر هانك للمقارنات الدولية، إلا أن هذه المقارنات قد تكون صعبة بسبب الاختلافات الكبيرة بين الدول في هياكلها الاقتصادية، وطرق حساب المتغيرات (لاسيما البطالة)ومستويات التطور، والسياسات المتبعة والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تؤثر على كيفية إدراك البؤس (Osuma&Nzimande,2025:18). على الرغم من هذه الانتقادات، يظل مؤشر البؤس أداة مفيدة وبسيطة نسبياً لإعطاء لمحة سريعة عن الاتجاه العام للمعاناة الاقتصادية التي يواجهها الأفراد وبخاصة عند استخدامه لتتبع التغيرات في بلد واحد عبر الزمن أو للمقارنات الأولية بين الدول مع أخذ التحفظات المذكورة في الاعتبار.

المبحث الثالث- الجانب العملي للبحث

أولاً- متغيرات وبيانات البحث: تم استخدام البيانات التي تغطي المدة (2004-2023)، حيث أخذت البيانات من مصادرها الرسمية وتم تحويلها الى نصف سنوية وكما بالجدول(1)

الجدول (1): تعاريف ومصادر متغيرات الدراسة

المتغير	النوع	الرمز	التعريف	المصدر
مؤشر البؤس لـ هانك Hanke Misery Index	تابع	HMI	عبارة عن حاصل جمع معدل التضخم ومعدل البطالة وسعر فائدة الإقراض ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	http://opendataforafrica.org/ https://tradingeconomics.com/ www.cbiraq.org https://cosit.gov.iq/
رصيد الميزان التجاري	مستقل	TRB	رصيد (العجز والفائض) الميزان التجاري نسبة	www.cbiraq.org

المتغير	النوع	الرمز	التعريف	المصدر
Trade Balance	اقتصادي		إلى الناتج المحلي الإجمالي	
رصيد الموازنة العامة Public Budget Balance	مستقل اقتصادي	PBB	رصيد (العجز والفائض) الموازنة العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	www.cbiraq.org
معامل جيني Gini Index	مستقل اقتصادي	GII	يقيس عدم المساواة في الدخل. قيمته محصورة بين الصفر والواحد، ويعتبر الصفر مؤشرًا للمساواة في دخول أفراد المجتمع الواحد، بينما يشير الرقم واحد إلى ارتفاع عدم المساواة.	https://cosit.gov.iq/
العبء الضريبي Tax Drag	مستقل اقتصادي	TAD	هو مقدار ضريبة الدخل أو ضريبة الملكية أو ضريبة المبيعات المفروضة على الفرد أو الشركة.	www.cbiraq.org
مؤشر التنمية البشرية Human Development Index	مستقل اقتصادي	HDI	هو مؤشر إحصائي مركب من متوسط العمر المتوقع والتعليم ومؤشرات دخل الفرد	https://hdr.undp.org/
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي Growth Rate of GDP	مستقل اقتصادي	GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	www.cbiraq.org
الانفتاح التجاري Trade Openness	مستقل اقتصادي	TRO	يقيس مدى مشاركة الدولة في النظام التجاري العالمي. يُقاس عادةً بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.	www.cbiraq.org
سعر الصرف الموازي Exchange Rate in Parallel Market	مستقل اقتصادي	EXP	عبارة عن عدد وحدات العملة المحلية المعادلة للدولار الأمريكي في السوق الموازي	www.cbiraq.org
عرض النقد الواسع Broad Money	مستقل اقتصادي	M2	عرض النقد الواسع نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	www.cbiraq.org
معدل نمو السكان Growth Rate of Population	مستقل اقتصادي	POP	المعدل السنوي لنمو السكان	https://data.worldbank.org/
مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness	مستقل مؤسسي	GOE	يقيس مدى قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بجودة، ورسم السياسات وتنفيذها، والوظيفة العامة. وتتراوح قيمته من (2.5-) والتي تعني حكومة غير فعالة، إلى (2.5+) والتي تعني حكومة فعالة.	https://www.worldbank.org/
مؤشر جودة التشريعات Regulatory Quality	مستقل مؤسسي	REQ	يقيس مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات وتنظيمات تعزز من بيئة الأعمال وتساهم في النمو الاقتصادي. وتتراوح قيمته من (2.5-) والتي تعني جودة منخفضة للتشريعات، إلى (2.5+) والتي تعني جودة مرتفعة للتشريعات.	https://www.worldbank.org/
مؤشر سيادة القانون Rule of Law	مستقل مؤسسي	RUL	يقيس مدى احترام القوانين وحمايتها، وفعالية النظام القضائي. وتتراوح قيمته من (2.5-) والتي تعني عدم احترام القوانين وضعف فعالية النظام القضائي، إلى (2.5+) والتي تعني عكس ذلك.	https://www.worldbank.org/
مؤشر التصويت والمساءلة Voice & Accountability	مستقل مؤسسي	VOA	قيس هذا المؤشر درجة المشاركة السياسية للمواطنين، والقدرة على التعبير عن آرائهم بحرية، والمشاركة في العمليات الانتخابية. وتتراوح قيمته من (2.5-) والتي تعني مشاركة سياسية منخفضة للمواطنين، إلى (2.5+) والتي تعني عكس ذلك.	https://www.worldbank.org/
مؤشر السيطرة على الفساد Control of Corruption	مستقل مؤسسي	COC	يقيس مدى إمكانية استخدام الحكومة سلطتها في تقليص النفوذ غير المشروع المرتبط بالمصالح الخاصة أو مصالح النخب. وتتراوح قيمته من (2.5-) والتي تعني انتشار الفساد وضعف السيطرة عليه، إلى (2.5+) والتي تعني خلاف ذلك.	https://www.worldbank.org/
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence	مستقل مؤسسي	PSA	يقيس مدى استقرار الحكومة وعدم إسقاطها بوسائل غير دستورية وغياب العنف والإرهاب. وتتراوح قيمته من (2.5-) والتي تعني غياب الاستقرار السياسي ووجود العنف، إلى (2.5+) والتي تعني توفر الاستقرار السياسي وغياب العنف.	https://www.worldbank.org/

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

عند بناء انموذج الانحدار المتعدد، من المهم أن يكون عدد المتغيرات المستقلة في الانموذج معقولًا ويعكس الأبعاد الرئيسة للظاهرة المدروسة. وجود عدد كبير من المتغيرات المستقلة يمكن أن يؤدي إلى عدة مشكلات قد تؤثر سلبًا على نتائج الانموذج، لذلك كان من المهم استبعاد المتغيرات ذات التأثير الضعيف في المتغير التابع وذلك لعدة أسباب، منها: حدوث مشكلة تعدد العلاقات الخطية بين المتغيرات المستقلة، التقدير الزائد(Overfitting) انخفاض قوة الانموذج التنبؤية (Predictive Power)، مشكلات حسابية وتقديرية، والتكلفة المرتفعة لجمع بيانات المتغيرات (Wooldridge,2013:205-206). ومن الطرق المستخدمة في تقليص عدد المتغيرات المستقلة هي: (Kuhn & Johnson, 2003: 490-510)

1. اختبارات الأهمية الإحصائية (P-Values).
2. اختبار تعدد العلاقات الخطية بواسطة عامل تضخم التباين(VIF)arianceInflationFactor.
3. استخدام تحليل المكونات الرئيسة Principal Components Analysis (PCA).
4. الانحدار التدريجي (Stepwise Regression).

انطلاقاً مما سبق، سيتم تخفيض عدد المتغيرات المستقلة البالغ عددها(16)متغيراً باستعمال أسلوب الانحدار التدريجي ولكل متغير تابع، وتعد هذه الطريقة من أفضل الطرق لأنها تبدأ بإضافة المتغير المستقل الأكثر تأثيراً في المتغير التابع، ثم تقوم بإضافة المتغير الآخر مع إعادة

اختبار تأثير المتغير الأول، وهكذا يقوم مبدأ هذه الطريقة على الاختبارات في كل عملية إضافة أو حذف المتغير المستقل. وبإجراء تحليل انحدار المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على مؤشر البؤس الاقتصادي لـ هانك، تم الحصول على المتغيرات الأكثر تأثيراً في مؤشر البؤس الاقتصادي وكما في الجدولين (2) و (3).

الجدول (2). المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً في مؤشر البؤس الاقتصادي

Dependent Variable: HMI Method: Stepwise Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	62.70397	33.70218	1.860531	0.072
HDI	-155.8566	47.42277	-3.286536	0.002
GDP	-1.121186	0.050331	-22.27605	0.000
EXP	0.069192	0.005928	11.67272	0.000
M2	-0.708666	0.102692	-6.900906	0.000
TRO	0.353341	0.078392	4.507363	0.000
PBB	-0.767996	0.220138	-3.488708	0.001
POP	-1.887691	0.553860	-3.408245	0.001
R-squared	0.970754			
Adjusted R-squared	0.964357			
F-statistic	151.7385			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12

الجدول (3). المتغيرات المؤسسية الأكثر تأثيراً في مؤشر البؤس الاقتصادي

Dependent Variable: HMI Method: Stepwise Regression				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
C	-9.596521	13.69365	-0.700801	0.487
GOE	-103.4382	16.09214	-6.427871	0.000
PSA	40.92048	10.24045	3.995963	0.000
REQ	-8.211871	3.611978	-2.273511	0.029
R-squared	0.633657			
Adjusted R-squared	0.603129			
F-statistic	20.75621			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12

يبين الجدولين (2)و (3)أن عدد المتغيرات الاقتصادية ذات التأثير الكبير في مؤشر البؤس الاقتصادي لـ هانك هي(7)فقط، وعدد المتغيرات المؤسسية هي(3)فقط. بالتالي فإن الانموذج سيتضمن(10)متغيرات مستقلة. أما التأثيرات المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية الأكثر تأثيراً في مؤشر البؤس الاقتصادي بالنسبة للعراق خلال المدة (2004-2023)وبحسب ما توضحه النظرية الاقتصادية، فيمكن بيانه بالجدول التالي:

الجدول (4): التأثيرات المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على مؤشر البؤس الاقتصادي

المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية	نوع التأثير المتوقع
رصيد الموازنة العامة PBB	+ أو -
مؤشر التنمية البشرية HDI	-
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP	-
الانفتاح التجاري TRO	+ أو -
سعر الصرف الموازي EXP	+
عرض النقد الواسع M2	-
معدل نمو السكان POP	-
مؤشر فعالية الحكومة GOE	-
مؤشر جودة التشريعات REQ	-
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف PSA	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

ثانياً- منهجية تقدير انموذج البحث: تم الاعتماد على انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموّزع Auto-Regressive Distributed Lag Model(ARDL) الذي روّج له (Pesaran & Shin, 1995, 1999)(Pesaran et al., 1996)وكذلك (Pesaran,1997) لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات. تُعطي طريقة(ARDL)نتائج متسقة ودقيقة لعلاقاتي الأجل الطويل والقصير بين مؤشرات البؤس الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية. لا تتضمن هذه الطريقة اختبارًا مسبقًا للمتغيرات، سوى أن جميع المتغيرات إما أن تكون مستقرة عند المستوى(0)I أو عند الفرق الأول (1)I أو مزيج من كليهما.

1- اختبارات جذر الوحدة: Unit Root Tests

أ. اختبارات جذر الوحدة مع عدم وجود انكسار هيكلي: في معظم الدراسات التجريبية يُعدّ اختبار ديكي-فولر المُعزّز(ADF) Augmented Dickey-Fuller من الطرق الشائعة الاستخدام للكشف عن وجود جذر الوحدة. حيث يُعد هذا الاختبار نسخةً مُعزّزة من اختبار ديكي – فولر عن طريق إضافة قيم الإبطاء للمتغير التابع (Dickey&Fuller,1979)،(Dickey&Fuller,1981).و تم استعمال هذه الطريقة على نطاق واسع في الدراسات التجريبية، حيث يتم اختبار فرضية العدم لجذر الوحدة مقابل الفرضية البديلة بأن العملية مستقرة. في هذه الحالة، يشير الفشل في رفض فرضية العدم إلى أن السلسلة الزمنية تحتوي على جذر الوحدة؛ في حين يقال إن السلسلة الزمنية مستقرة عند رفض فرضية العدم.

ب. اختبارات جذر الوحدة مع وجود انكسار هيكلي: أثبتت مجموعة كبيرة من الدراسات التجريبية أن معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية الكلية لها جذر وحدة. وهناك أدلة لصالح فرضية جذر الوحدة، إذ أن 13 من أصل 14 سلسلة زمنية اقتصادية كلية سنوية طويلة الأجل تحتوي على جذر وحدة (Nelson & Plosser, 1982). وقد أظهرت بعض الدراسات أن إدراج انكسار غير معروف في السلسلة سيقلل من التحيز في اختبارات جذر الوحدة (Zivot & Andrews, 1992)، (Perron, 1997)، (Perron & Vogelsang, 1992). توسّع (Zivot & Andrews, 1992) في فكرة (Perron, 1989) وأدخل انكساراً داخلياً في النموذج، يُطلق على هذا النموذج أيضًا بانموذج انكسار الاتجاه المتسلسل. الفرق بينهما هو أن طريقة (Perron, 1989) تعتمد على انكسار مُحدد مسبقًا، بينما تعتمد طريقة (Zivot & Andrews, 1992) على انكسار مُقدّر.

2- تقدير نموذج (ARDL): يُعد نهج (ARDL) مناسبًا لاستنتاج العلاقات قصيرة وطويلة الأجل لحجم عينة صغير في نفس الوقت، واتباع طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) للتكامل المشترك بين المتغيرات (Duasa, 2007: 24). فبالنسبة لنموذج البحث فإنه يمكن كتابته بأسلوب نموذج (ARDL) على النحو الآتي:

$$\Delta HMI_t=\beta_0+\sum_{i=1}^{p}\beta_{1,i}\Delta HMI_{t-i}+\sum_{i=0}^{q_1}\beta_{2,i}\Delta PBB_{t-i}+\sum_{i=0}^{q_2}\beta_{3,i}\Delta HDI_{t-i}+\sum_{i=0}^{q_3}\beta_{4,i}\Delta GDP_{t-i} \quad (1)$$

$$+\sum_{i=0}^{q_4}\boldsymbol{\beta_{5,i}\Delta TRO_{t-i}}+\sum_{i=0}^{q_5}\hat{a}_{6,i}\Delta\boldsymbol{EXP_{t-i}}+\sum_{i=0}^{q_6}\hat{a}_{7,i}\Delta\boldsymbol{M2_{t-i}}+\sum_{i=0}^{q_7}\hat{a}_{8,i}\Delta\boldsymbol{POP_{t-i}}+\sum_{i=0}^{q_8}\hat{a}_{9,i}\Delta\boldsymbol{GOE_{t-i}}$$

$$+\sum_{i=0}^{q_9}\hat{a}_{10,i}\Delta\boldsymbol{REQ_{t-i}}+\sum_{i=0}^{q_{10}}\hat{a}_{11,i}\Delta\boldsymbol{PSA_{t-i}}+\emptyset_1\boldsymbol{HMI_{t-1}}+\emptyset_2\boldsymbol{PBB_{t-1}}+\emptyset_3\boldsymbol{HDI_{t-1}}+\emptyset_4\boldsymbol{GDP_{t-1}}$$

$$+\emptyset_5 TRO_{t-1}+\emptyset_6 EXP_{t-1}+\emptyset_7 M2_{t-1}+\emptyset_8 POP_{t-1}+\emptyset_9 GOE_{t-1}+\emptyset_{10} REQ_{t-1}+\emptyset_{11} PSA_{t-1}+\mathring{a}_t \quad (2)$$

حيث: $\emptyset_1$، $\emptyset_2$، $\emptyset_3$، $\emptyset_4$، $\emptyset_5$، $\emptyset_6$، $\emptyset_7$، $\emptyset_8$، $\emptyset_9$، $\emptyset_{10}$، $\emptyset_{11}$ تمثل معاملات الأجل الطويل، بينما $\hat{a}_1$، $\hat{a}_2$، $\hat{a}_3$، $\hat{a}_4$، $\hat{a}_5$، $\hat{a}_6$، $\hat{a}_7$، $\hat{a}_8$، $\hat{a}_9$، $\hat{a}_{10}$، $\hat{a}_{11}$ تمثل معاملات الأجل القصير. الرمز Δ يمثل الفرق الأول للمتغير (القيمة في الزمن الحالي (t) مطروحاً منها القيمة في الزمن السابق (t-1)). اختصاراً، يرمز للمعادلة (8) بـ $\mathrm{ARDL}(p, q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6, q_7, q_8, q_9, q_{10})$، حيث p إبطاء مؤشر البؤس الاقتصادي، و $q_1, q_2, q_3, q_4, q_5, q_6, q_7, q_8, q_9, q_{10}$ تمثل إبطاءات المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية بصورة متتابعة حسب ورودها في النموذج (1).

3- اختبار التكامل المشترك: يتم استخدام اختبار الحدود(Bounds Test)لفرضية عدم التكامل المشترك، حيث تُقارن الإحصاءة (F)المحسوبة بالقيمة الحرجة الجدولية التي وضعها (Pesaran, 1997) و (Pesaran et al., 2001)، فإذا تجاوزت إحصائية الاختبار القيمة الحرجة العليا، يُمكن رفض فرضية عدم وجود علاقة طويلة الأجل، بينما إذا انخفضت إحصائية الاختبار عن القيمة الحرجة الدنيا، فلا تُرفض فرضية العدم. أما إذا

وقعت إحصائية الاختبار بين هذين الحدين، تكون النتيجة غير حاسمة. (Waliullah et al., 2010: 8).

4- تقدير علاقة الأجل الطويل: إذا كان هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل (علاقة تكامل مشترك) بين المتغيرات، يتم تقدير علاقة الأجل الطويل التالية:

$$HMI_t = \hat{a}_0 + \sum_{i=1}^{p} \hat{a}_{1,i} HMI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \hat{a}_{2,i} PBB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \hat{a}_{3,i} HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \hat{a}_{4,i} GDP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \hat{a}_{5,i} TRO_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=0}^{q_5} \hat{a}_{6,i} EXP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6} \hat{a}_{7,i} M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_7} \hat{a}_{8,i} POP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_8} \hat{a}_{9,i} GOE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_9} \hat{a}_{10,i} REQ_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=0}^{q_{10}} \hat{a}_{11,i} PSA_{t-i} + \hat{a}_t \qquad (3)$$

5- تقدير علاقة الأجل القصير: إذا وجدنا دليلاً على وجود علاقة طويلة المدى، فإننا نستخدم نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) لتقدير علاقة الأجل القصير التي تبين سرعة العودة إلى حالة التوازن في الأجل الطويل بعد اضطراب علاقة الأجل القصير. يتضمن نموذج تصحيح الخطأ القياسي تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta HMI_t = \hat{a}_0 + \sum_{i=1}^{p} \hat{a}_{1,i} \Delta HMI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \hat{a}_{2,i} \Delta PBB_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \hat{a}_{3,i} \Delta HDI_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \hat{a}_{4,i} \Delta GDP_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=0}^{q_4} \beta_{5,i} \Delta TRO_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_{6,i} \Delta EXP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_6} \beta_{7,i} \Delta M2_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_7} \beta_{8,i} \Delta POP_{t-i} +$$
$$+ \sum_{i=0}^{q_8} \hat{a}_{9,i} \Delta GOE_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_9} \hat{a}_{10,i} \Delta REQ_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_{10}} \hat{a}_{11,i} \Delta PSA_{t-i} + \Psi ECT_{t-1} \qquad (4)$$

المقدار ECT_{t-1} يمثل متغير تصحيح الخطأ وهو عبارة عن أخطاء أو بواقي (Residuals) للمعادلة (9) عند الزمن (t-1)، وأن Ø يمثل معامل التكامل المشترك ويقيس سرعة التصحيح أو التعديل (Speed of Adjustment)التي يتم من خلالها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل. بمعنى آخر أن معامل التكامل المشترك يمثل نسبة الأخطاء الحاصلة في علاقة الأجل القصير نتيجة تعرض المتغيرات إلى صدمات، وسيتم التخلص منها في الأجل الطويل لكل وحدة زمن.

6- الاختبارات التشخيصية للنموذج: يتم إجراء الاختبارات التشخيصية التي تتضمن الارتباط الذاتي، والشكل الدالي، والتوزيع الطبيعي، والتباين غير المتجانس المرتبط بالنموذج.

7- التحليل الديناميكي: هناك عدة أساليب مستخدمة للتحليل الديناميكي للنموذج القياسي، ومنها دالة استجابة النبضةImpulse Response Function(IRF)التي تسمى أيضاً بدالة الاستجابة الفورية، والهدف من استعمال دالة استجابة النبضة هو دراسة التفاعل بين المتغيرات في انموذج الانحدار الذاتي(VAR)هذه الدالة تمثل ردة فعل المتغيرات للصدمات التي يتعرض لها النظام. تقيس هذه الدالة أثر صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لكل متغير على متغير آخر في السنة الحالية والسنوات المستقبلية،(Kilian&Lütkepohl, 2017).

ثالثاً- النتائج والمناقشة:

1- الإحصاءات الوصفية: يظهر الجدول (5) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج للمدة (2004-2023). إذ يتبين من الجدول أن متوسط مؤشر البؤس الاقتصادي للعراق بلغ (34.4%) وهي قيمة مرتفعة نسبياً. ولم يتعدى متوسط رصيد الموازنة العامة حاجز (5.92%) من الناتج المحلي الإجمالي وهي قيمة منخفضة تعكس وجود عجز في بعض السنوات. أما متوسط مؤشر التنمية البشرية فقد بلغ (0.641) وهو ما يضع العراق في فئة البلدان ذات مستوى التنمية البشرية المتوسط ليضعه في الترتيب ما بعد 120 في قائمة

الدول التي يقارب عددها (200) دولة ومنطقة حسب دليل التنمية البشرية لعام 2023. بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للعراق خلال مدة البحث (6.45%) ليضع بذلك العراق في فئة الدول ذات النمو السريع في الناتج المحلي الإجمالي. وقيما يخص العلاقات التجارية مع مختلف بلدان العالم، فقد بلغت درجة الانفتاح التجاري لمدة البحث (80.4%) وهي قيمة كبيرة تشير إلى حجم التبادل التجاري الكبير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. تراوح معدل سعر الصرف في السوق الموازي ما بين (1182) دينار لكل دولار و (1482) دينار لكل دولار وبمتوسط (1298) دينار لكل دولار خلال مدة البحث. يظهر عرض النقد الواسع حجم السيولة النقدية الكبيرة في الاقتصاد العراقي مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ متوسط عرض النقد الواسع (42.2%) نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبخصوص متوسط معدل نمو السكان فقد كان طبيعياً وبحدود (2.64%) خلال مدة البحث. وفيما يتعلق بالمتغيرات المؤسسية أو مؤشرات الحكومة، فقد بلغ متوسط مؤشر فعالية الحكومة (1.293-) ليبين قدرة الحكومة الضعيفة على تقديم الخدمات العامة بجودة، ورسم السياسات وتنفيذها، والوظيفة العامة. وبصورة مماثلة فقد بلغ متوسط مؤشر جودة التشريعات (1.101-) ليوضح قدرة الحكومة الضعيفة على وضع وتنفيذ سياسات وتنظيمات تعزز من بيئة الأعمال وتساهم في النمو الاقتصادي. وأخيراً، ونتيجة للأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقر التي شهدها العراق ولاسيما خلال المدة (2003-2018) وما تلاها، فتشير قيمة متوسط مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف خلال مدة البحث والبالغة (2.413-) والقريبة من أدنى قيمة للمؤشر (2.5-) لتشير بذلك إلى غياب الاستقرار السياسي ووجود العنف.

الجدول (5): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج البؤس الاقتصادي

Variables	Mean	Maximum	Minimum	Std. Dev.
HMI	34.433	80.098	12.657	17.121
PBB	5.923	16.519	-3.406	5.816
HDI	0.641	0.678	0.588	0.0301
GDP	6.447	53.385	-12.037	12.445
TRO	80.368	118.473	43.005	21.187
EXP	1298.40	1482	1182	119.816
M2	42.192	84.424	8.959	19.437
POP	2.638	4.776	-0.847	1.229
GOE	-1.293	-1.050	-1.730	0.203
REQ	-1.101	0.990	-1.650	0.524
PSA	-2.413	-1.85	-3.18	0.315

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12

وتعتبر الفترة المتناولة بالبحث فترة قصيرة نسبياً(n=20)، ولتجنب مشكلات تقدير النماذج وإجراء الاختبارات الإحصائية الملائمة، تم تحويل البيانات إلى نصف سنوية وبذلك نحصل على حجم العينة (n=40).

2ـ اختبار جذر الوحدة Zivot & Andrews لمتغيرات النموذج: لاختبار جذر الوحدة في حالة افتراض وجود انكسار هيكلي في السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة مع تحديد نقطة الانكسار داخليًا، تم تقدير النماذج الثلاثة(A, B, C)الواردة بالمعادلات (7, 6, 5) على التوالي، ونحسب إحصاءات t لاختبار (á = 0)لكل انموذج،حيث يتم اختيار النموذج الذي يظهر أكثر قوةً في الاختبار (أكبر قيمة مطلقة لاختبار t) (Chaudhuri&Wu, 2003:584). ولتحديد الإبطاء الأمثل، تم استعمال الأسلوب المقترح من قبل (Campbell & Perron, 1991)، وذلك بالبدء بأقصى فجوة للإبطاء(kmax)والتي تساوي (12). يتضمن الجدول6نتائج اختبار جذر الوحدة لـ Zivot &Andrews لمتغيرات الدراسة.

الجدول (6): نتائج اختبار جذر الوحدة Zivot & Andrews لمتغيرات الدراسة

Variable	Model	k	TB	t-statistic	Prob.	Decision
HMI	C	8	2009	-4.0235	0.003	I(1)
PBB	C	1	2014	-7.2787	0.007	I(0)

HDI	B	1	2019	-5.4933	0.000	I(0)
GDP	B	4	2017	-6.3190	0.023	I(0)
TRO	A	7	2014	-7.6929	0.000	I(1)
EXP	A	6	2020	-5.0731	0.000	I(0)
M2	A	5	2014	-3.9313	0.087	I(0)
POP	A	1	2010	-6.3151	0.003	I(0)
GOE	B	5	2014	-3.7144	0.033	I(0)
REQ	C	5	2018	-6.8500	0.000	I(0)
PSA	B	3	2011	-4.5498	0.039	I(0)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews-12

تشير نتائج الجدول(6)إلى أن جميع متغيرات انموذج البؤس الاقتصادي هي إما ساكنة عند المستوى((I(0)أو عند الفرق الأول((I(1)، وبوجود انكسارات هيكلية رئيسية عند سنوات مختلفة. فمؤشر البؤس الاقتصادي شهد انكساراً هيكلياً في سنة 2009، كلاً من رصيد الموازنة العامة والانفتاح التجاري وعرض النقد الواسع وفعالية الحكومة شهدت انكساراً هيكلياً في عام 2014، مؤشر التنمية البشرية شهد انكساراً هيكلياً في سنة 2019، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي شهد انكساراً هيكلياً في سنة 2017، سعر الصرف الموازي شهد انكساراً هيكلياً في سنة 2020، معدل نمو السكان شهد انكساراً هيكلياً في سنة 2010، مؤشر جودة التشريعات شهد انكساراً هيكلياً في سنة 2018، وأخيراً مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف شهد انكساراً هيكلياً في سنة2011.

3ـ تقدير انموذج البحث (ARDL): على ضوء طبيعة بيانات ومتغيرات البحث، فقد بلغ عدد النماذج التي تم تقييمها بوساطة البرنامج Eviews حوالي(59,049)نموذجاً، وتبين أن أفضل هذه النماذج سيكون (ARDL(1,2,2,2,2,2,2,2,2,2,2، يعرض الجدول(7)قيم معايير المعلومات لاختيار فجوة الإبطاء المثلى للانموذج خلال المدة(2004-2023)وفقاً لمتجه الانحدار الذاتي(VAR).

الجدول (7): تحديد رتبة الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة وفقاً لتحليل (VAR)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-746.6334	NA	2072.419	38.85300	39.32221	39.02134
1	-208.0304	745.7580*	1.30e-06*	17.43746*	23.06797*	19.45764*

* denotes the optimal Lag length of the variable
LR: sequential modified LR test statistic
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews-12

يلاحظ من الجدول(7)أن أفضل رتبة للإبطاء للانموذج هي الأولى حسب جميع معايير المعلومات(LR, FPE, AIC, SC, HQ)وبالتالي فإن رتبة الإبطاء المثلى لغرض إجراء التحليلي الديناميكي للنموذج هي الأولى أي عند الزمن (t-1). ولتأكيد مدى ملائمة رتبة الإبطاء لمتغيرات النموذج، يتم رسم الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial كما في الشكل(1). حيث يبين الشكل أن جذر واحد من أصل (22)جذر يقع داخل دائرة نصف قطرها واحد، وهذا يعني أن صلاحية الانموذج وثبات هيكليته وخلوه من مشكلة عدم ثبات التباين في أخطاء النموذج ستكون صحيحة بنسبة(95.4%)نتيجة اعتماد رتبة الإبطاء المثلى الأولى.

الشكل (1): الجذور المعكوسة لدالة متعددة الحدود المميزة للانحدار الذاتي من الرتب المختلفة لمتغيرات نماذج البؤس الاقتصادي

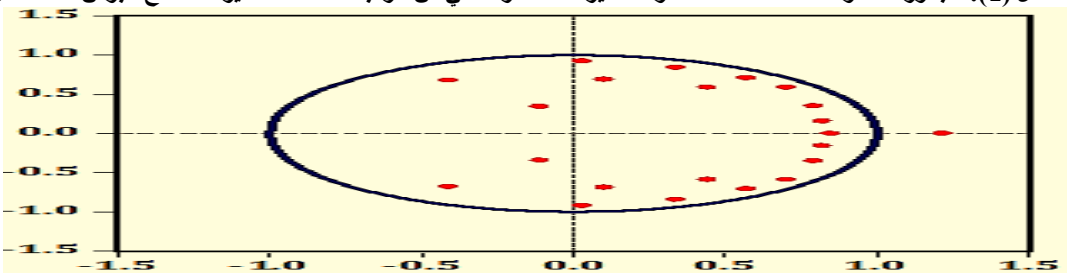

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12

ـاختبار التكامل المشترك: قبل إيجاد علاقات الأجل الطويل والقصير بين متغيرات انموذج البؤس الاقتصادي، من المهم استخدام اختبار الحدود لاختبار وجود التكامل

المشترك. الجدول(8)يعرض نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك.

الجدول (8): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات نموذج البؤس الاقتصادي باستخدام اختبار الحدود

F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signi. F	I(0)	I(1)
F-statistic	45.9369**	10%	1.6	2.72
K	10	5%	1.82	2.99
		2.5%	2.02	3.27
		1%	2.26	3.60
** significant 1% level				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews-12

يتبين من الجدول(8)أن قيم الإحصاءة(F)لانموذج البؤس الاقتصادي هي أكبر من الحد الأعلى للتكامل(1)I عند جميع مستويات المعنوية، عليه ترفض فرضيات العدم، أي أن معاملات الأجل الطويل لمتغيرات النماذج غير متساوية ولا تساوي الصفر، بمعنى وجود التكامل المشترك في الأجل الطويل بين المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية وبين مؤشر البؤس الاقتصادي.

- تقدير العلاقات الأجل الطويل والقصير لنماذج (ARDL): يعرض الجدول(9)نتائج تقدير علاقتي الأجل الطويل والقصير لنموذج (ARDL)للبؤس الاقتصادي بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

الجدول (9). نتائج تقدير العلاقات في الأجل الطويل والقصير لانموذج (ARDL) للبؤس الاقتصادي

Dependent Variable: HMI_t Selected Model: ARDL(1,2,2,2,2,2,2,2,2,2,2) Sample (adjusted): 2005S1 2023S2				
Long-Run Relationship				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PBB_t	-0.7164**	0.0774	-9.2456**	0.000
HDI_t	-91.9473**	6.7936	-13.534**	0.000
GDP_t	-0.6507**	0.0276	-23.572**	0.000
TRO_t	0.2631**	0.0326	8.0495**	0.000
EXP_t	0.0368**	0.0029	12.597**	0.000
$M2_t$	-0.6822**	0.0420	-16.230**	0.000
POP_t	0.74731	0.5602	1.3338	0.224
GOE_t	-78.8914**	4.8813	-16.162**	0.000
REQ_t	-7.9113**	0.4239	-18.661**	0.000
PSA_t	19.2655**	0.8365	23.031**	0.000
R^2	0.9741			
$\overline{R}^2$	0.9664			
F	128.935**			
AIC	5.3915			
Short-Run Relationship				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ΔPBB_t	1.25430**	0.062248	20.150**	0.000
ΔHDI_t	-146.1963**	32.50895	-4.4971**	0.003
ΔGDP_t	-0.1615**	0.034411	-4.6923**	0.002
ΔTRO_t	-0.6283**	0.036584	-17.174**	0.000
ΔEXP_t	0.0459**	0.003354	13.695**	0.000
$\Delta M2_t$	-0.1516	0.070501	-2.1504**	0.069
ΔPOP_t	6.8082**	0.247326	27.527**	0.000
ΔGOE_t	-101.1783**	2.708171	-37.360**	0.000
ΔREQ_t	-11.8964**	0.336812	-35.320**	0.000
ΔPSA_t	9.5923**	0.690304	13.895**	0.000
ECT_{t-1}	-1.1282**	0.0322	-35.031**	0.000
R^2	0.9994			
$\overline{R}^2$	0.9987			
F	1274.215**			
AIC	0.6991			
*, ** significant at levels 5% & 1% respectively				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews-12

على ضوء القيم الاحتمالية لاختبار للمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية، والتي هي أقل من مستوى المعنوية(5%)فإن ذلك يشير إلى وجود تأثيرات معنوية للمتغيرات الاقتصادية والمؤسسية على مؤشر البؤس الاقتصادي وفي الأجلين الطويل والقصير. تجدر الإشارة الى ان المتغيرات المستقلة تُعبر عن نسب، وبالتالي سيُبنى التحليل وفقاً لذلك. ويمكن تحليل تأثير المتغيرات على النحو الآتي:

- **رصيد الموازنة العامة(PBB):** هناك تأثير معنوي سالب لنسبة رصيد الموازنة العامة إلى

الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، فزيادة رصيد الموازنة العامة بـ (1%) من GDP يؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار(0.72%). بينما في الأجل القصير فكان التأثير مخالفاً، حيث زيادة رصيد الموازنة العامة بـ (1%) من GDP يؤدي إلى زيادة البؤس الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار(1.25%). جاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات، ففي الأجل الطويل، عند تحقق فائض في الموازنة العامة فذلك قد يساعد الحكومة على زيادة الإنفاق على الخدمات العامة والبنى التحتية، والبرامج الاجتماعية، كما يمكن أن يخلق هذا الفائض استثمارات جديدة ينتج عنها وظائف جديدة مما يقلل معدل البطالة. فضلاً عن إمكانية استخدام الفائض لتخفيف الدين العام أو دعم استقرار الأسعار، مما قد يحد من التضخم. أما في الأجل القصير، وعند حدوث عجز في الموازنة العامة قد يدفع ذلك الحكومة إلى الاقتراض أو تقليص الإنفاق العام، مما قد يؤدي إلى تسريح موظفين أو تقليص الدعم، فترتفع البطالة. كما أنه قد تلجأ الحكومة إلى تمويل العجز عبر طباعة النقود، وذلك يؤدي ذلك إلى زيادة التضخم. ونتيجة لارتفاع كل من البطالة والتضخم سوف يزداد البؤس الاقتصادي.

- **مؤشر التنمية البشرية(HDI):** هناك تأثير معنوي سالب لمؤشر التنمية البشرية على البؤس الاقتصادي وفي الأجلين الطويل والقصير. ففي الأجل الطويل، فزيادة مؤشر التنمية البشرية بنقطة واحدة (من 1000 نقطة) أي (0.1%) يؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار (91.947) من (1000) أي ما يقارب (9.2%). بينما في الأجل القصير، يؤدي ذلك إلى تراجع البؤس الاقتصادي بمقدار (146.196) من (1000) أي ما يقارب (15%). من ذلك يتضح أن تأثير مؤشر التنمية البشرية على البؤس الاقتصادي في الأجل القصير أكبر من تأثيره في الأجل الطويل. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات وللدراسات في هذا المجال مثل دراسة (Osuma & Nzimande, 2025:16). حيث كما هو معلوم فإن مؤشر التنمية البشرية مركب من ثلاثة مؤشرات فرعية: مستوى التعليم، الصحة (متوسط العمر المتوقع)، ونصيب الفرد من الدخل القومي، فالتعليم الجيد يرفع من مهارات الأفراد ويزيد فرصهم في سوق العمل وبالتالي سيعمل على خفض البطالة. والرعاية الصحية الجيدة توفر قوة عاملة أكثر إنتاجية وهذا سوف يدعم الاقتصاد بشكل عام. أما ارتفاع مستوى دخل الفرد فسوف يعزز من قدرته الشرائية وبالتالي يقلل من تأثير التضخم على مستوى المعيشة. وكنتيجة لما سبق سيتراجع البؤس الاقتصادي.
- **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(GDP):** هناك تأثير معنوي سالب لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على البؤس الاقتصادي وفي الأجلين الطويل والقصير. ففي الأجل الطويل، فزيادة معدل نمو الـ GDP بـ (1%) يؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار (0.65%). بينما في الأجل القصير، يؤدي ذلك إلى تراجع البؤس الاقتصادي بمقدار (0.16%). من ذلك يتضح أن تأثير معدل نمو الـ GDP على البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل أكبر من تأثيره في الأجل القصير. وجاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات ولنتائج العديد من الدراسات مثل دراسة (Aishwarya, et al. 2021:39) . فإذا كان النمو الاقتصادي إيجابياً (نمو في الناتج المحلي) فإن ذلك يؤدي إلى خلق وظائف جديدة وبالتالي انخفاض البطالة، وكذلك زيادة الإنتاج والدخل القومي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة ورفع القدرة الشرائية، وكذلك النمو الإيجابي للاقتصاد يساهم في استقرار الأسعار مما يؤدي إلى انخفاض التضخم. وتأثير كل ما سبق سيؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي. وبصورة معاكسة، إذا كان النمو الاقتصادي سلبياً أو ضعيفاً فإن ذلك يؤدي إلى الركود الاقتصادي وارتفاع البطالة، وقد تلجأ الحكومة إلى تمويل العجز بطرق تؤدي إلى التضخم (مثل طباعة النقود)، مما سينعكس أثر ذلك على زيادة البؤس الاقتصادي.
- **الانفتاح التجاري (TRO):** هناك تأثير معنوي موجب للانفتاح التجاري في الأجل الطويل،

فزيادة الانفتاح التجاري بـ (1%) من GDP يؤدي إلى زيادة البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار (0.26%). بينما في الأجل القصير فكان التأثير مخالفاً، حيث زيادة الانفتاح التجاري بـ (1%) يؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي في الأجل القصير بمقدار (0.63%). جاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات وللدراسات في هذا المجال مثل دراسة (Okungbowa, *et al*., 2024:270). ففي الأجل الطويل، إذا كان الانفتاح التجاري غير مدروس، مع ضعف الإنتاج المحلي، فقد يؤدي ذلك إلى إغراق السوق المحلية بالبضائع المستوردة، وبالتالي تضرر الصناعات المحلية، والذي ينتج عنه ارتفاع البطالة. كما أن الاعتماد المفرط على الواردات يؤدي إلى تعرض الاقتصاد لصدمات سعر الصرف أو التضخم المستورد، مما ينعكس على زيادة البؤس الاقتصادي. أما في الأجل القصير، وكنتيجة لزيادة الصادرات (لاسيما النفط والمنتجات غير النفطية) سيؤدي ذلك إلى تدفق عملة أجنبية وهذا سيدعم قيمة الدينار العراقي وبالتالي انخفاض تقليل التضخم. كما أن انفتاح السوق على الاستثمارات الأجنبية سيعمل على تحفيز الإنتاج والتوظيف وبالتالي خفض البطالة. فضلاً عن توفر سلع مستوردة بأسعار تنافسية سيحد من ارتفاع الأسعار المحلية وبالتالي كبح التضخم. وكل ما سبق سيعمل على تراجع البؤس الاقتصادي.

- **سعر الصرف الموازي(EXP):** هناك تأثير معنوي موجب لسعر الصرف الموازي على البؤس الاقتصادي وفي الأجلين الطويل والقصير. فزيادة سعر الصرف بدينار واحد لكل دولار سيؤدي إلى زيادة البؤس الاقتصادي بمقدار (0.04%) وفي الأجلين الطويل والقصير. وجاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات، وموافقة لبعض الدراسات مثل (Sánchez López, 2022:7). فزيادة سعر الصرف تعني أن الدينار العراقي يفقد قيمته في السوق الفعلية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة وهذا من شأنه أن يزيد التضخم. كما أن اتساع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي سيؤدي إلى خلق تشوهات اقتصادية وفرص فساد واحتكار، ويضعف ثقة المستثمرين ويزيد من عدم الاستقرار المالي والذي قد يؤثر سلباً على بيئة الأعمال ويعيق خلق الوظائف وبالتالي ارتفاع البطالة، وكنتيجة لذلك سيزداد البؤس الاقتصادي.
- **عرض النقد الواسع(M2):** هناك تأثير معنوي سالب لنسبة عرض النقد الواسع إلى GDP على البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل. فزيادة عرض النقد الواسع إلى GDP بـ (1%) سيؤدي إلى زيادة البؤس الاقتصادي بمقدار (0.68%). بينما في الأجل القصير فلم يظهر تأثير عرض النقد الواسع على البؤس الاقتصادي. وجاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات ولنتائج بعض الدراسات كدراسة (Neffati & Sallam, 2021:129)، حيث زيادة عرض النقد الواسع لأغراض تمويل عجز الموازنة أو دفع الرواتب مصاحباً بضعف الإنتاج المحلي والاعتماد كبير على الاستيراد، سيؤدي إلى تضخم سريع، هذا التضخم، لاسيما إذا ترافق مع قلة فرص العمل، سيؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي.
- **معدل نمو السكان(POP):** لا يوجد تأثيراً معنوياً لمعدل نمو السكان على البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير، فهناك تأثير معنوي موجب، فعند زيادة معدل نمو السكان بـ (1%) فإن ذلك إلى زيادة البؤس الاقتصادي بمقدار (6.81%). وجاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات وللدراسات في هذا المجال مثل دراسة (Audi & Ali, 2022:17)، حيث أن النمو سكاني المرتفع يعني دخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل كل عام، وإذا لم يكن هناك نمواً اقتصادياً كافٍ وفرص عمل، فإن معدل البطالة سيرتفع وبالتالي يزيد مؤشر البؤس الاقتصادي. كما أن زيادة عدد السكان تعني زيادة الطلب على الغذاء، السكن، الخدمات، والطاقة، وإذا لم يترافق ذلك مع نمو في الإنتاج المحلي أو الاستيراد الكافي فإن الأسعار سترتفع، وبالتالي ارتفاع تضخم، وهذا من شأنه أن يزيد من البؤس الاقتصادي.

• **مؤشر فعالية الحكومة(GOE):** هناك تأثير معنوي سالب لمؤشر فعالية الحكومة على البؤس الاقتصادي وفي الأجلين الطويل والقصير. ففي الأجل الطويل، فزيادة مؤشر جودة التشريعات بـ (1%) (على المقياس من 2.5- إلى 2.5 المكون من 500 نقطة) يؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار (78.89) من (500) أي ما يقارب (0.16%). بينما في الأجل القصير، يؤدي ذلك إلى تراجع البؤس الاقتصادي بمقدار (101.18) من (500) أي ما يقارب (0.20%). من ذلك يتضح أن تأثير مؤشر فعالية الحكومة على البؤس الاقتصادي في الأجل القصير أكبر من تأثيره في الأجل الطويل. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات وللدراسات في هذا المجال مثل دراسة (Kaufmann, et al., 2025:23). اذ أن تحسين فعالية الحكومة يعني إدارة اقتصادية أفضل وبالتالي استقرار مالي ونقدي، وهذا من شأنه أن يقلل من التضخم وبالتالي البؤس الاقتصادي. كما أن زيادة فعالية الحكومة تعني سياسات توظيف مدروسة وتحفيز للقطاع الخاص، وهذا من شأنه أن يخفض من البطالة وبالتالي البؤس الاقتصادي. وبالمقابل فإن ضعف فعالية الحكومة سينعكس في سوء إدارة الموارد (لاسيما عائدات النفط) مما يترتب عليه عجز مالي وارتفاع التضخم ومن ثم البؤس الاقتصادي. كما أن ضعف فعالية الحكومة بسبب الفساد والمحاصصة السياسية سينعكس في الفشل في خلق بيئة استثمارية مما يزيد البطالة والبؤس الاقتصادي.

• **مؤشر جودة التشريعات (REQ):** هناك تأثير معنوي سالب لمؤشر جودة التشريعات على البؤس الاقتصادي وفي الأجلين الطويل والقصير. ففي الأجل الطويل، فزيادة مؤشر جودة التشريعات بـ (1%) (على المقياس من 2.5- إلى 2.5 المكون من 500 نقطة) يؤدي إلى تراجع البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار (7.91) من (500) أي ما يقارب (0.02%). بينما في الأجل القصير، يؤدي ذلك إلى تراجع البؤس الاقتصادي بمقدار (11.90) من (500) أي ما يقارب (0.02%). من ذلك يتضح أن تأثير مؤشر جودة التشريعات على البؤس الاقتصادي في الأجل القصير أكبر من تأثيره في الأجل الطويل. وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة للتوقعات وللدراسات في هذا المجال مثل دراسة (Djankov, *et al.*, 2002:28). حيث أنه إذا كانت جودة التشريعات عالية فسيكون هناك تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وهذا يؤدي إلى زيادة المشاريع وفرص العمل وبالتالي انخفاض البطالة. وكذلك فإن جودة التشريعات العالية تعني تنظيم الأسواق بشكل فعال ومنع الاحتكار والغش وبالتالي استقرار الأسعار وخفض التضخم، وكنتيجة لما سبق سينخفض البؤس الاقتصادي. وبالمقابل إذا كانت جودة التشريعات ضعيفة فيعني ذلك غياب القوانين المشجعة للأعمال أو تنفيذها بشكل متذبذب وكذلك عزوف المستثمرين ثم بطالة مرتفعة، فضلاً عن فوضى تنظيمية وضعف الرقابة على الأسعار والجودة والتي تقود إلى التضخم، وكنتيجة لما سبق سيزداد البؤس الاقتصادي.

• **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (PSA):** هناك تأثير معنوي موجب لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف وفي الأجلين الطويل والقصير. ففي الأجل الطويل، فزيادة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بـ (1%) (على المقياس من 2.5- إلى 2.5 المكون من 500 نقطة) يؤدي إلى زيادة البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل بمقدار (19.26) من (500) أي ما يقارب (0.04%). بينما في الأجل القصير، يؤدي ذلك إلى زيادة البؤس الاقتصادي بمقدار (9.59) من (500) أي ما يقارب (0.02%). من ذلك يتضح أن تأثير مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على البؤس الاقتصادي في الأجل الطويل أكبر من تأثيره في الأجل القصير. وقد جاءت هذه النتيجة مخالفة للتوقعات وللدراسات في هذا المجال مثل دراسة (Alesina, et al., 1996:24). حيث من المفترض أن تحسّن الاستقرار السياسي وانخفاض العنف يؤدي إلى انخفاض كل من البطالة والتضخم، مما

يؤدي إلى تراجع مؤشر البؤس الاقتصادي، ولكن في بلد كحالة العراق وكنتيجة لاستمرار التوترات السياسية، والفساد، ووجود الجماعات المسلحة كل هذه العوامل تقوّض الاستقرار مما يؤدي إلى اقتصاد هش، وبطالة مرتفعة، وأسعار غير مستقرة وبالتالي ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي.

- ارتفاع القدرة التفسيرية للعلاقتين طويلة وقصيرة الأجل، إذ أن أكثر من (96%) من التباين في مؤشر البؤس الاقتصادي سببه المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية إضافةً إلى مؤشر البؤس الاقتصادي في السنة السابقة، مما يدل على جودة نموذج (ARDL) في تمثيله للعلاقة بين متغيرات البحث.
- تؤكد نتائج الجدول (10) أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين كل من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية وبين مؤشر البؤس الاقتصادي، حيث ظهر معامل التكامل المشترك بقيمة سالبة ومعنوية عند (1%) حيث تقدر قيمته بـ (1.1282-) وهو يشير إلى مقدار التغير في مؤشر البؤس الاقتصادي نتيجة انحراف المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية في الأجل القصير عن قيمها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة لكل منها، وفي كل سنة سيتم تصحيح ما نسبته (112.82%) من هذا الانحراف بالتالي فإن البؤس الاقتصادي سوف يستغرق ما يقارب سنة ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل لأن $0.89\ year \cong \frac{1}{1.1282}$.

ـ الاختبارات التشخيصية للنماذج: تشير نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج البؤس الاقتصادي إلى خلوه من مشكلات القياس المألوفة في النماذج القياسية، وعلى ضوء القيم الاحتمالية للاختبارات والتي كانت جميعها أقل من مستوى المعنوية(5%)، فإن بواقي الانموذج تتبع التوزيع الطبيعي حسب نتيجة اختبار(Jarque-Bera(J-B، كما أن البواقي مستقلة بعضها عن البعض الآخر حسب نتيجة اختبار(Breush-Pagan(B-P فضلاً عن تباينها المتجانس حسب نتيجة اختبار اختلاف التباين المشروط بالانحدار الذاتي(ARCH) كم شهد الانموذج استقراراً هيكلياً في الأجلين الطويل والقصير على ضوء نتيجة اختبار Ramsey.

الجدول (10): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL للبؤس الاقتصادي

Diagnostic	Statistic	Value	Prob.
Residuals Distribution	χ^2 -J-B	1.151	0.562
Autocorrelation	χ^2 -B-P	1.636	0.248
Heteroscedasticity	χ^2- ARCH	1.202	0.446
Model Stability	*F*- Ramsey	1.576	0.222

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews-12

ـ تقدير دالة استجابة النبضة: يعرض الجدول (11) استجابات مؤشر البؤس الاقتصادي نتيجة للصدمات في المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية بمقدار انحراف معياري واحد باستخدام دالة استجابة النبضة ولمدة (10) سنوات.

الجدول (11): استجابات مؤشر البؤس الاقتصادي نتيجة للصدمات في المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية بمقدار انحراف معياري واحد باستخدام دالة استجابة النبضة

Period	PBB	HDI	GDP	TRO	EXP	M2	POP	GOE	REQ	PSA
1	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
2	1.3930	-0.5396	-2.7897	0.5897	-0.1728	-0.0019	2.6239	-2.2877	1.0384	-0.9822
3	2.6301	-0.7145	-4.0839	0.4212	0.1322	-0.1260	3.5230	-3.3767	-0.1715	-0.9870
4	3.6293	-0.6454	-3.8190	-0.4298	0.6267	-0.1561	3.3368	-3.2874	-1.6062	-0.8345
5	4.0456	-0.4762	-2.7579	-1.4443	1.1399	-0.0941	2.6375	-2.4610	-2.5078	-0.7688
6	3.8394	-0.3228	-1.5833	-2.2246	1.4841	0.0470	1.8860	-1.4364	-2.7114	-0.8138
7	3.1858	-0.2443	-0.7147	-2.5459	1.5387	0.2473	1.3503	-0.6278	-2.3594	-0.9158
8	2.3181	-0.2433	-0.3047	-2.3415	1.2986	0.4725	1.0991	-0.2309	-1.7188	-1.0091
9	1.4340	-0.2862	-0.3054	-1.6784	0.8577	0.6825	1.0614	-0.2381	-1.0510	-1.0469
10	0.6609	-0.3300	-0.5628	-0.7160	0.3557	0.8460	1.1108	-0.5148	-0.5354	-1.0103
11	0.0577	-0.3434	-0.9070	0.3492	-0.0788	0.9514	1.1369	-0.8911	-0.2448	-0.9079
12	-0.3686	-0.3167	-1.2142	1.3412	-0.3665	1.0081	1.0839	-1.2313	-0.1623	-0.7667
13	-0.6432	-0.2606	-1.4317	2.1450	-0.4888	1.0407	0.9557	-1.4686	-0.2179	-0.6209
14	-0.8060	-0.1972	-1.5702	2.7235	-0.4773	1.0791	0.7969	-1.6044	-0.3294	-0.5018
15	-0.8996	-0.1498	-1.6786	3.1096	-0.3913	1.1496	0.6654	-1.6865	-0.4319	-0.4310
16	-0.9616	-0.1345	-1.8153	3.3815	-0.2924	1.2690	0.6080	-1.7788	-0.4922	-0.4171

17	-1.0203	-0.1566	-2.0254	3.6323	-0.2271	1.4432	0.6475	-1.9366	-0.5078	-0.4577
18	-1.0941	-0.2115	-2.3312	3.9442	-0.2179	1.6697	0.7814	-2.1919	-0.4978	-0.5423
19	-1.1929	-0.2886	-2.7332	4.3727	-0.2644	1.9415	0.9886	-2.5521	-0.4891	-0.6578
20	-1.3199	-0.3757	-3.2178	4.9437	-0.3515	2.2518	1.2415	-3.0060	-0.5055	-0.7925

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12

• **رصيد الموازنة العامة PBB:** عند حدوث صدمة في رصيد الموازنة العامة سيتسبب ذلك في ارتفاع موجب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة تدريجية ليبلغ أقصاه(4.04%)في السنة الثالثة ثم يبدأ بالتلاشي التدريجي ليقترب مؤشر البؤس الاقتصادية من الصفر لغاية السنة العاشرة.

• **مؤشر التنمية البشرية HDI:** عند حدوث صدمة في مؤشر التنمية البشرية، فإن استجابة مؤشر البؤس الاقتصادي ستكون ضعيفة وسالبة لغاية السنة العاشرة، خلال مدة العشر سنوات فإن أقصى استجابة سالبة لمؤشر البؤس ستكون (0.64%) في السنة الثانية.

• **الناتج المحلي الإجمالي GDP:** أكبر الاستجابات في مؤشر البؤس الاقتصادي تحصل نتيجة لحدوث صدمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث ستسبب الصدمة في استجابات سالبة في مؤشر البؤس خلال مدة (10) سنوات. أكبر استجابة سالبة لمؤشر البؤس ستكون (4.08%) في السنة الثانية.

• **الانفتاح التجاري TRO:** يستجيب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة متناوبة بين القيم الموجبة والسالبة خلال مدة العشر- سنوات. في السنتين الأولى والثانية تكون الاستجابات ضعيفة وموجبة، ومن ثم تتحول الاستجابات إلى سالبة خلال السنوات الثلاثة التالية. ثم تكون الاستجابات موجبة من السنة السادسة ولغاية السنة العاشرة التي تحصل فيها أكبر استجابة موجبة لمؤشر البؤس الاقتصادية بمقدار (4.94%).

• **سعر الصرف الموازي EXP:** في السنتين الأولى والثانية تكون استجابة مؤشر البؤس الاقتصادي لحدوث صدمة في سعر الصرف الموازي ضعيفة جداً . ثم تزداد الاستجابة بصورة طفيفة خلال السنتين التاليتين، بعد ذلك يبدأ أثر الصدمة بالتلاشي التدريجي لغاية السنة العاشرة.

• **عرض النقد الواسع M2:** الصدمة في نسبة عرض النقد الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي تكاد لا تؤثر في مؤشر البؤس الاقتصادي خلال السنوات الخمس الأولى لحدوث الصدمة. ثم يبدأ مؤشر البؤس بالاستجابة التدريجية المتصاعدة ليبلغ أقصاه (2.25%) عند السنة العاشرة.

• **معدل نمو السكان POP:** يستجيب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة موجبة للصدمة في معدل نمو السكان طيلة العشرة سنوات التالية بعد حصول الصدمة. أقصى استجابة تحصل في السنة الثانية بمقدار (3.52%)، ثم يبدأ أثر الصدمة بالتراجع لغاية السنة السادسة، لتعود بالارتفاع الطفيف لغاية السنة العاشرة.

• **مؤشر فعالية الحكومة GOE:** يستجيب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة سالبة للصدمة في مؤشر فعالية الحكومة طيلة العشرة سنوات التالية بعد حصول الصدمة. أقصى استجابة سالبة تحصل في السنة الثانية بمقدار (3.38%)، ثم يبدأ أثر الصدمة بالزيادة لغاية السنة العاشرة ليبلغ عندها مؤشر البؤس (3%).

• **مؤشر جودة التشريعات REQ:** يستجيب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة موجبة للصدمة في مؤشر جودة التشريعات خلال السنة الأولى بعد الصدمة بمقدار (1%). ثم تسبب الصدمة استجابات سالبة في مؤشر البؤس لغاية السنة العاشرة. أقصى استجابة سالبة تحصل في السنة الثالثة بمقدار (2.71%).

• **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف PSA:** يستجيب مؤشر البؤس الاقتصادي بصورة سالبة للصدمة في مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف طيلة العشرة سنوات التالية بعد حصول الصدمة. أقصى استجابة سالبة تحصل في السنة الخامسة بمقدار (1.05%).

الاستنتاجات:

1. تتباين المحددات الاقتصادية في تأثيرها على مؤشر البؤس الاقتصادي في العراق وفي الأجلين

الطويل والقصير. أقوى هذه المحددات في الأجل القصير والطويل هو مؤشر التنمية البشرية، بينما أضعف هذه المحددات هو سعر الصرف الموازي. وبالنسبة للمحددات المؤسسية فإن مؤشر فعالية الحكومة يعد أقوى المحددات بينما جودة التشريعات يعد أضعف المحددات. بالنسبة للمحددات المؤسسية يعد مؤشر فعالية الحكومة أو أقوى المحددات، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف هو أضعف المحددات.

2. نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق يمكن أن يقلل من مؤشر البؤس الاقتصادي، بشرط أن يكون نمواً حقيقياً وشاملاً وليس معتمداً فقط على تقلبات سوق النفط. ومع ذلك، إن بقيت معدلات التضخم أو البطالة مرتفعة بسبب مشكلات هيكلية أو أزمات سياسية، فقد يبقى مؤشر البؤس مرتفعاً رغم تحسن مؤشر التنمية البشرية.

3. نتيجة لضعف الإنتاج المحلي، فإن العراق يعتمد بشكل كبير على الاستيراد، وهذا يسبب تراجع في قيمة الدينار بالسوق الموازي وبالتالي يرفع الأسعار بسرعة ليضغط على الطبقات الفقيرة، ويزيد مؤشر البؤس حتى لو بقي السعر الرسمي مستقراً.

4. معدل نمو السكان في العراق يعد مرتفعاً وهذا يضغط على سوق العمل والأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر البؤس الاقتصادي، ما لم تُصاحبه سياسات فعالة للتنمية وفرص التوظيف.

5. إن ضعف فعالية الحكومة في العراق يؤدي إلى بطالة مرتفعة ، وتضخم متذبذب، لاسيما مع الاعتماد على الاستيراد، وعدم استقرار اقتصادي، مما يرفع مؤشر البؤس بشكل مستمر.

6. هناك علاقة تكامل مشترك بين كل من المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية وبين مؤشر البؤس الاقتصادي، ويحتاج مؤشر البؤس الاقتصادي إلى ما يقارب سنة واحدة ليعود إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل بعد حصول صدمات في المتغيرات الاقتصادية والمؤسسية.

7. أكبر الاستجابات في مؤشر البؤس الاقتصادي تحصل نتيجة لحدوث صدمة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المقترحات:

1. تعزيز مؤشر التنمية البشرية: عن طريق تحسين جودة التعليم وزيادة الاستثمار في البنية التحتية للمدارس والجامعات.والعمل على تعزيز الرعاية الصحية عبر زيادة الميزانيات المخصصة للقطاع الصحي وتوسيع تغطية الخدمات الصحية في المناطق النائية. وكذلك تنفيذ برامج تدريبية لرفع المهارات وتوفير فرص عمل تلائم احتياجات سوق العمل.

2. تحسين إدارة الموازنة العامة: من خلال تنويع مصادر الدخل غير النفطية، مثل تطوير القطاعات الزراعية والصناعية. وزيادة الشفافية في الإنفاق الحكومي ومحاربة الفساد لضمان توجيه الموارد نحو مشاريع تنموية فعّالة.

3. تعزيز النمو الاقتصادي: من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاعات الإنتاجية، مثل الصناعة والزراعة، لخلق فرص عمل جديدة، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر توفير قروض ميسرة وبرامج تدريبية لرواد الأعمال.

4. تحسين الاستقرار السياسي والأمني: من خلال تعزيز الحوار الوطني بين الأطراف السياسية لتحقيق الاستقرار السياسي وتقليل التوترات.وتعزيز الأمن عبر إصلاح المؤسسات الأمنية ومكافحة الإرهاب والعنف.

5. تحسين فعالية الحكومة: عبر تعزيز الكفاءة الإدارية عبر تدريب الموظفين الحكوميين وتبني التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات، وتطوير آليات الرقابة والمحاسبة لضمان تنفيذ السياسات الحكومية بكفاءة.

6. إدارة النمو السكاني: تنفيذ برامج توعية حول تنظيم الأسرة لتخفيف الضغط على الموارد والخدمات العامة توفير فرص تعليمية وصحية أفضل لضمان جودة الحياة للأجيال القادمة.

المصادر REFERENCES

1. Aishwarya, P., Kumari, P. & Sharma, N. (2021). "A Comparative Analysis of Misery Index and Its Impact on Health Indicators Across The Globe", Indian Journal of Forensic Medicine & Toxicology, 15(4): 35-40.
2. Audi, M. & Ali, A(2022)Public Policy and Economic Misery Nexus: A Comparative Analysis of Developed and Developing World", MPRA Paper No. 115031.
3. Alesina, A., Ozler, S., Roubini, N. & Swagel, P. (1996). "Political instability and economic growth", Journal of Economic Growth, 1(2): 189-211.
4. Barro, R.J. (1999)Reagan vs. Clinton: Who's the Economic Champ?Business Week.
5. Blanchard,O. and Johnson, D.R(2013)Macroeconomics", 6th ed., Harlow: Pearson.
6. Blinder, A.S. and Watson, M.W. (2016). "Presidents and the U.S. Economy: An Econometric Exploration".
7. Campbell, J.Y. & Perron, P. (1991). "Pitfalls and opportunities: What macroeconomists should know about unit roots", National Bureau of Economic Research. In: Macroeconomics Annual. MIT Press, Cambridge, MA: 141–201.
8. Chaudhuri, K. & Wu, Y. (2003) Random walk versus breaking trend in stock prices: Evidence from emerging markets", Journal of Banking and Finance, 27(4): 575-592.
9. Cohen, I.K., Ferretti, F. & McIntosh, B. (2014). "Decomposing the misery index: A dynamic approach", Cogent Economics & Finance, 2(1): 991089.
10. Dickey, D.A. & Fuller, W.A. (1979). "Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, 74(366): 427-431.
11. Dickey, D.A. & Fuller, W.A. (1981). "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Econometrica: Journal of the Econometric Society, 49(4): 1057-1072.
12. Di Tella, R., MacCulloch, R.J. & Oswald, A.J. (2001). "Preferences over Inflation and Unemployment: Evidence from Surveys of Happiness", American Economic Review, 91(1): 335–341.
13. Djankov, S., La Porta, R., Lopez-de-Silanes, F. & Shleifer, A. (2002). "The regulation of entry", The Quarterly Journal of Economics, 117(1): 1–37.
14. Dornbusch, R., Fischer, S. & Startz, R. (2010). "Macroeconomics", 11th ed., New York: McGraw-Hill.
15. Duasa, J. (2007). "Determinants of Malaysian trade balance: an ARDL bound testing approach", Global Economic Review, 36(1): 89–102.
16. Investopedia (2025). "Misery Index: Definition, Components, History, and Criticisms", Available at: https://www.investopedia.com/terms/m/miseryindex.asp (Accessed: 29 May 2025).
17. Lechman, E. (2009). "Okun's and Barro's Misery Index as an Alternative Poverty Assessment Tool", Recent Estimations for European Countries.
18. Okun, A.M. (1970). "The Political Economy of Prosperity", Brookings Institution.
19. Gakuru, E. & Yang, S. (2024). "Misery Index Improvement: A Review Based on Theoretical and Empirical Evidence", Journal of the Knowledge Economy, Published online 14 June 2024.
20. Gondal, S.A., Hussain, Z. & Amin, A. (2023). "Exploring the component of misery index during different regimes: A case study of Pakistan", Journal of Asian Development Studies, 12(3): 313–324.
21. Hanke, S.H. (2014). "Measuring Misery around the World", Cato Institute.
22. Kaufmann, D., Kraay, A& Mastruzzi, M(2005)Governance matters IV: Governance indicators for 1996–2004World Bank Policy Research Working Paper No. 3630.
23. Kilian, L. & Lütkepohl, H. (2017). "Structural Vector Autoregressive Analysis", Cambridge University Press.
24. Kolaneci, F., Duzha, J. & Lika, E. (2016). "Estimating Barro misery index in democratic states with application in Albania: 2005–2014", European Journal of Interdisciplinary Studies, 2(2).
25. Kuhn, M. & Johnson, K. (2003)Applied Predictive Modeling,Springer, New York.

26. Ling, T.Y.; Nor, A.H.; Saud, N.A & Ahmad, Z. (2013). "Testing for Unit Roots and Structural Breaks: Evidence from Selected ASEAN Macroeconomic Time Series", International Journal of Trade, Economics and Finance, 4(4): 230-237.
27. Mankiw, N.G. (2021). "Macroeconomics", 11th ed., New York: Worth Publishers.
28. Neffati, M.R. & Sallam, M.A. (2021), "Measurement and Analysis of Macroeconomic (In)stability in North African Countries", Montenegrin Journal of Economics, 17(4): 119–132.
29. Nelson, C.R. & Plosser, C.R. (1982). "Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series. Some Evidence and Implications", Journal of Monetary Economics, 10(2): 139-162.
30. Nessen, R. (2008). "The Brookings Institution's Arthur Okun – Father of the 'Misery Index'", The Brookings Institution.
31. Ng, S. & Perron, P. (1995). "Unit Root Tests in ARMA Models with Data-Dependent Methods for the Selection of the Truncation Lag", Journal of the American Statistical Association, 90(429): 268-281.
32. Okungbowa, E.F., Osaro, V.E. & Eburajolo, C.O. (2024). "Exchange Rate Devaluation, International Trade and Economic Misery: Is there a Moderating Effect?", Journal of Economics and Allied Research, 9(3): 261-275.
33. Osuma, G. & Nzimande, N. (2025). "Examining the Misery Index and Its Effects on Economic Inequality and Social Welfare in Sub-Saharan Africa: The Moderating Role of Corruption", Sustainability, 17(6): 1-18.
34. Perron, P. (1989). "The Great Crash, the Oil Price Shock, and the Unit Root Hypothesis", Econometrica, 57(6): 1361.
35. Perron, P. & Vogelsang, T.J. (1992). "Nonstationarity and Level Shifts with an Application to Purchasing Power Parity", Journal of Business & Economic Statistics, 10(3): 301-320.
36. Perron, P. (1997). "Further Evidence on Breaking Trend Functions in Macroeconomic Variables", Journal of Econometrics, 80(2), 355-385.
37. Pesaran, H.M. & Shin, Y. (1995). "Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis", DAE Working Paper Series No. 9514, Department of Applied Economics, University of Cambridge.
38. Pesaran, H.M.; Shin, Y. & Smith, R. (1996). "Testing the Existence of a Long-Run Relationship", DAE Working Paper Series No. 9622, Department of Applied Economics, University of Cambridge.
39. Pesaran, M. Hashem (1997). "The role of economic theory in modelling the long-run". Economic Journal, 107: 178-191.
40. Pesaran, H.M. & Shin, Y. (1999). "Autoregressive distributed lag modelling approach to cointegration analysis". In: S. Storm, ed. Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Cambridge University Press.
41. Pesaran, M. H.; Shin, Y. & Smith, R.J(2001)Bounds testing approaches to the analysis of level relationships,Journal of Applied Econometrics, 16(3): 289–326.
42. Sánchez López, F.(2022)Measuring the Effect of the Misery Index on International Tourist Departures: Empirical Evidence from Mexico", Economies, 10(4): 1-16.
43. Waliullah, Kakar, M.K.; Kakar, R. & Khan, W. (2010). "The Determinants of Pakistan's Trade Balance: An ARDL Cointegration Approach", The Lahore Journal of Economics, 15(1): 1-26.
44. Wooldridge, J.M. (2013). "Introductory Econometrics A Modern Approach", 5th edition, South-Western, Cengage Learning, USA.
45. www.cbiraq.org
Zivot, E. & Andrews, D.W. (1992). "Further Evidence on the Great Crash, the Oil-Price Shock, and the Unit-Root Hypothesis", Journal of Business & Economic St.